

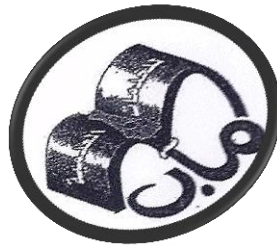
قسم الكتاب والسنة

التفسير الموضوعي ٤٢٦

لطلاب الانتساب

أ.د موفق بن عبد الله بن عبد القادر

العام الجامعي ١٤٣٨ / ١٤٣٩ هـ



الفصل الأول

التفسير بمعناه العام

تحدث العلماء في إسهاب عن التفسير والمفسرين ، ووضعوا الضوابط والتعريفات ، وأحكموا شروط المفسر وآدابه ، والقواعد التي ينبغي اتباعها ، وبينوا طبقات المفسرين ، وأقسام التفسير ، وتاريخه ... وغير ذلك كثير .

وستحدث في هذا الفصل التمهيدى عن بعض هذه المعاني بإيجاز إن شاء الله تعالى ، ثم نخلص إلى مقصدنا الأصلي من هذه الدراسة وهو : « التفسير الموضوعى » الذى يحتاج إلى مزيد من البحث والدرس ، لأنه فن جديد فى طور التأسيس والتكوين ، ولذلك سنتوسع فى دراسته إن شاء الله من جانبه : المنهجى المتعلق بالحقائق والأصول ، والموضوعى المتعلق بناوجه التطبيقية من موضوعات القرآن الكريم ، فنقول وبالله التوفيق :

أولاً : تعريف التفسير :

التفسير لغة : مأخوذ من الفسر بمعنى البيان والكشف ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَأْتُوكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴾ الفرقان : ٣٣ ، ولم يرد هذا اللفظ فى القرآن الكريم إلا فى هذه الآية فقط .

واصطلاحاً : « علم يبحث فيه عن أحوال الكتاب العزيز ، من جهة نزوله ، وسنده ، وأدائه ، وألفاظه ، ومعانيه المتعلقة بالألفاظ ، والمتعلقة بالأحكام » (١) .

ثانياً : نشأته :

نزل القرآن الكريم على النبي ﷺ بلسان عربى مبين ، والعرب يومئذ فى

(١) مناهل العرفان فى علوم القرآن للزرقانى ج ١ ص ٤٧١ .

أزهى عصور البلاغة والبيان ، فكانوا يفهمونه ويعقلونه ، ويفسر لهم النبي ﷺ ما جَدَّ عليهم من مدلولاته ومضطلحاته ، خاصة في شرائعه وأحكامه ، ثم يسألون رسول الله ﷺ إذا التبس عليهم شيء من حقائقه ، فيفصل لهم المجلل ، ويبين لهم ما خفى عليهم . فاجتمع لأصحابه ﷺ في تفسير القرآن العلم الغزير :

من التفسير النبوي المعصوم بداية أو جواباً لسؤال .
ومن أصالتهم في اللغة العربية التي نزل بها القرآن .
مع جودة أفهامهم ، وجرصهم على العلم والعمل ، ومعاصرتهم للوحي والتنزيل ، ومشاهدتهم قرائن الأحوال ، وملابسات الوقائع .

وقد تداولوا هذا العلم الغزير وتناقلوه ، وعلموه وبلغوه لغيرهم ، عن طريق المشافهة والرواية في مساجدهم ، ومجالسهم ، وخطبهم ، وأجوبتهم للسائلين ، وإرشادهم للجاهلين ، وتصحيحهم للمخطئين .

وربما تناقلوا شيئاً منه عن طريق الكتابة في صحف متناثرة ، أو رسائل متباعدة ، كالتي كان يكتبها الخلفاء الراشدون لعمالمهم في الأمصار ، أو المُفتون لسائلهم في سائر ديار الإسلام ، لكن عمدتهم الأساسية كان التلقين والرواية ، ومن أشهر مفسري الصحابة رضی الله عنهم : علي بن أبي طالب ، وابن مسعود ، وابن عباس .

ثالثاً : تدوين التفسير :

من المعلوم أن العرب كانوا أمة أمية ليس لديها علوم مدونة ، ولا كتب مؤلفة ، ولا معارف منظمة .

لذلك كان القرآن أول كتاب لديهم ، وكانت كتابته أول تدريب لهم على تدوين العلوم ، وحول هذا القرآن وخدمته نشأت لديهم المعارف والفنون ، في اللغة والدين ، وجمع الله تعالى حولهم بالإسلام عباقرة الأمم ، فتعاونوا على إقامة صروح باذخة للعلم لم يشهدها تاريخ الأرض .

وقد دون التفسير مع ما دون من علوم الإسلام ، ومرّ تدوينه بالمرحل

التالية :

١ - مرحلة تدوين الآثار المسندة :

وفي هذه المرحلة جمعت الآثار المسندة « المرفوعة وما دونها » ، ودونت آثار التفسير باعتبارها جزءاً من الحديث النبوي ، ومن آثار الصحابة والتابعين ، ولذلك لم يلتزموا فيها الترتيب ، ولا التماثل ، وإنما جمعت الروايات حسبما تيسر لصاحب التصنيف ، ومن هذا النوع :

— مسند شعبة بن الحجاج « المتوفى : ١٦٠ هـ » .

— ومسند وكيع بن الجراح « ١٩٧ هـ » .

— ومسند سفيان بن عيينة « ١٩٨ هـ » .

٢ - مرحلة استقلال آثار التفسير بالتدوين :

وهذه المرحلة بداية تدوين التفسير باعتباره علماً مستقلاً ، له روايات خاصة به ، مجموعة ومتجاورة على ترتيب المصحف ، ومسندة مرفوعة للنبي ﷺ ، أو موقوفة على أصحابه ، أو مقطوعة عند التابعين ، ولا يشترط فيها الصحة ، وذلك كتفسير السدي ، ومقاتل بن سليمان .

٣ - مرحلة الآثار المسندة المستقلة المزوجة بغيرها :

وذلك مثل ذكر الإعراب ، وتوجيه الأقوال ، والترجيح بعد الآثار ، وأشهر تفسير في هذا هو تفسير الإمام الطبري « ٣١٠ هـ » .

٤ - مرحلة الروايات المحذوفة الأسانيد :

وهي المرحلة التي تساهل فيها المفسرون فحذفوا أسانيد الروايات ، ونسبوا الأقوال إلى السابقين مباشرة ، فاختلط الصحيح بالفاسد ، وتعذر التمييز بين الأقوال ، وتسرب إلى التفسير الدخيل ، والموضوع المكذوب ، وأباطيل بنى إسرائيل ، والآراء الشاذة المنكرة .

٥ - مرحلة التفسير بالرأى :

وهذه المرحلة لم يلتفت فيها إلى الرواية جملة ، لا مسندة ولا مجردة ، وإنما صار المفسر يعتمد على النظر صحيحاً كان أو باطلاً ، ويلون التفسير بلون

تخصصه العلمي ، فاللغوى يحول التفسير إلى ميدان لغة وإعراب ، ونحو
وصرف .. كتفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي .

والفقيه يستطرد إلى مسائل الفروع ، ومذاهب العلماء فيها ، وأدلتها ،
وما يراه من ترجيح فيها ، فيغلب هذا الاستطراد الفقهي على التفسير ، ومثال
هذا أحكام القرآن للجصاص « ٣٧٠ هـ » وأرباب الفلسفة والكلام يفرقون
التفسير بمذاهبهم وآرائهم ، حتى تضع معالم التفسير من كثرة التقارير
الفلسفية ، والاستدلالات العقلية ، كتفسير الفخر الرازي « ٦٠٦ هـ » .

وفي هذه المرحلة ألفت تفاسير الطوائف والفرق : كالشيعية ، والمعتزلة ،
والصوفية ، والباطنية ، ولا تزال هذه المرحلة ممتدة إلى يومنا هذا ، مع تلونها
بألوان العصور ، والبيئات ، والأشخاص ، والأحوال .

رابعاً : أنواع التفسير :

١ - مما سبق يتضح أن التفسير - من حيث مصدره - نوعان :

الأول : التفسير بالمأثور : وهو ما يكون مصدر التفسير فيه النقل
والرواية الصحيحة ، كتفسير القرآن بالقرآن ، أو بالسنة الصحيحة ، أو بما
روى عن الصحابة رضوان الله عليهم بطريق صحيح .

الثاني : التفسير بالرأى والاجتهاد العلمي الصحيح المستمد من اللغة ،
والنظر في النصوص والأدلة الشرعية ، على ما قرره العلماء .

أما ما عدا ذلك من روايات غير صحيحة ، أو رأى مذموم مستمد من
الهوى فليس من مصادر التفسير ، وإنما هي أباطيل ترد على أصحابها .

٢ - مناهج المفسرين :

ويتنوع التفسير باعتبار طرائق المفسرين إلى أربعة أنواع :

الأول : التفسير التحليلي : وهو الذي يتبع فيه المفسر ترتيب المصحف ،
فيشرح جملة من الآيات ، أو سورة ، أو القرآن كله على هذا النمط الموضوعي ،
ويبين ما يتعلق بكل آية من : مناسبتها ، وسبب نزولها ، ومفرداتها ، ونحو
ذلك مما يتقرر به معناها .

الثاني : التفسير الإجمالي : هو الذى يبين فيه المفسر خلاصة معنى الآية أو الآيات التى يفسرها ، ويبرز مقاصدها ، ويشرح الدقيق من ألفاظها ، وسبب نزولها حتى يتقرر المعنى العام بلا دخول فى تفاصيل كثيرة .

« وهذا النوع قد سلكه المحدثون فى مقدمة التلاوة بالإذاعة والمقصود منه : إعطاء فكرة إجمالية عما يتلوه القارىء من القرآن الكريم ، حتى يكون السامع كاشفاً لمرامى ما يتلى عليه ، واعياً لمقاصده ، ملماً بأطرافه .. » (١) .

الثالث : التفسير الموضوعى : وهو الذى يجمع فيه المفسر الآيات الكريمة المتعلقة بموضوع واحد ، على مستوى القرآن كله ، أو مجموعة من سورته « كالحواميم مثلاً » ويؤلف منها موضوعاً واحداً ، مترابط العناصر على ما نبينه تفصيلاً إن شاء الله تعالى .

الرابع : التفسير المقارن : وهو الذى يتتبع فيه المفسر آية من القرآن ، أو جملة من الآيات ، ليستطلع آراء المفسرين فيها ، ويقارن بين أقوالهم ، ويستخلص نتائج المقارنة سواء من معانى الآيات الكريمة ، أو من كلام المفسرين . وذلك كآيات الحج فى سوزته ، أو آية الصيام فى سورة البقرة . إذا عرضت على أقوال المفسرين سلفاً وخلفاً ، وفى كتب المأثور ، أو الرأى المحمود .

٣ - ضابط جامع :

يمكننا أن نرد هذه الفروع كلها إلى ضابط جامع للأشأنواع يرجع به التفسير إلى نوعين :

التفسير الموضوعى : وهو الذى يرجع فيه المفسر إلى موضع واحد من القرآن الكريم ، متتبعا ترتيب الآيات فى سورها . وهذا اللون قد يكون بالمأثور ، أو بالرأى المحمود ، وقد يكون تحليلياً عند التفصيل ، أو إجمالياً عند الاختصار ، وقد يكون مقارناً إذا اتبع المفسر منهج الموازنة .

(١) التفسير الموضوعى للقرآن الكريم ص ١٣ بتصرف يسير ، وانظر فيه بياناً أزكى لهذه الأقسام جميعاً .

التفسير الموضوعي : وهو الذي يلتزم فيه المفسر « موضوعاً » ،
لا موضعاً بعينه ، فيجمع الآيات الكريمة من مواضعها ، ويقوم منها بناء
متكاملاً يقرر موقف القرآن من قضية ما . وقد تدخل ألوان التفسير السابقة
لخدمة هذا « الموضوع » ، فتأتي تبعاً للقصد الأول .

فإذا احتاج « الموضوع » إلى شرح مفردات وتراكيب بعض الآيات دخل
التفسير « التحليلي » .

وإن احتاج إلى تقرير المعنى العام لبعض الآيات دخل التفسير
« الإجمالي » .

وإن جاء برواية صحيحة دخل التفسير بالمأثور، وإن نظر المفسر في
الموضوع ، وتدبر جوانبه ، واستنبط منه استنباطاً علمياً بشروطه المقررة دخل
الرأي المحمود .

وبذلك تجتمع ألوان التفاسير جميعاً ، وتتعاون ولا تتعارض ، وتأتلف
لخدمة القرآن العظيم ، ولا تختلف .



الفصل الثاني

حقائق التفسير الموضوعي وأصوله

المبحث الأول

معنى التفسير الموضوعي

التفسير الموضوعي اصطلاح مستحدث شاع على ألسنة العلماء والدارسين ، وصار عنواناً للون جديد من ألوان التفسير ، وهو « مركب وصفي » يحتاج لبيان جزأيه قبل تعريفه :

١ - تعريف الجزأين :

وهو مكون من كلمتين :

الكلمة الأولى : « التفسير » ، وقد سبق تعريفه ، وهو يستعمل هنا بمعنى أخص من معناه في التفسير العام ، وأوضح ما يعرف به هو أنه :

« علم يبحث فيه عن أحوال القرآن الكريم ، من حيث دلالاته على مراد الله تعالى ، بقدر الطاقة البشرية »^(١) .

فلا يشمل التعريف علم القراءات ، ولا علم الرسم القرآني ، وكلاهما لا يتوقف عليه التفسير الموضوعي .

الكلمة الثانية : « الموضوعي » :

والموضوع في اللغة مأخوذ من الوضع ، وهي مادة تدل على مطلق جعل

(١) انظر منهج الفرقان في علوم القرآن ص ٦ للشيخ محمد علي سلامة .

الشيء في مكان ، سواء كان ذلك بمعنى : الخط والخفض ، أو بمعنى الإلقاء والتثبيت في المكان .

واصطلاحاً يطلق على معان شتى :

١ - فهو في اصطلاح المحدثين : الكلام المختلق المصنوع ، والمكذوب على رسول الله ﷺ عمداً أو سهواً ، وهو باطل لا أصل له (١) .

٢ - وهو عند المناطقة : « ما وضع ليحكم عليه بشيء » فالمبتدأ « موضوع » ليحكم عليه بالخبر ، والخبر محمول لأنه حمل على شيء هو المبتدأ ، وهكذا الفاعل « موضوع » ، والفعل محمول ... (٢) .

٣ - وعند علماء التفسير : القضية التي تعددت أساليبها وأماكنها في القرآن الكريم ، ولها جهة واحدة تجمعها ، عن طريق المعنى الواحد ، أو الغاية الواحدة .

والمصطلحان الأول والثاني بعيدان تماماً عن المعنى الذي استخرجته من كلام علماء التفسير ، وهو المراد هنا .

٢- تعريف التفسير الموضوعي « المركب الوصفي » :

بعد أن عرفنا جزأى التفسير الموضوعي يمكننا أن نضع له - باعتباره مركباً وصفيّاً - التعريف التالي :

هو علم يبحث في قضايا القرآن الكريم ، المتحددة معنى أو غاية ، عن طريق جمع آياتها المتفرقة ، والنظر فيها ، على هيئة مخصوصة ، بشروط مخصوصة ، لبيان معناها ، واستخراج عناصرها ، وربطها برباط جامع .

فقولنا : « علم » جنس في التعريف .

(١) انظر كتاب الوضع في الحديث ص ١٠٧ ج ١ ، وانظر أيضاً قواعد في علوم الحديث للتهانوي ص ٤٢ تعليق أبي غدة .

(٢) انظر كتاب : تحرير القواعد المنطقية لقطب الدين الرازي في شرح الرسالة الشمسية للقزويني ص ٩٦ .

وقولنا : « يبحث في قضايا القرآن الكريم » قيد لإخراج التفسير الذى يبحث في الألفاظ والتراكيب ونحوهما .

وقولنا : « المتحددة ... » يخرج القضايا التى ليس بينها وحدة فى المعنى أو فى الغاية ، فالبحث فيها لا يكون من التفسير الموضوعى .

وقولنا : « عن طريق جمع آياتها المتفرقة » لإخراج بحث القضية فى موضعها من السورة من خلال الآية التى يتناولها المفسر على ترتيب المصحف الشريف .

وبقية القيود هى لبيان صفة التفسير الموضوعى وخصائصه :

٣ - التفسير الموضوعى « بمعنى الفن المدون » :

وهو الذى تجمع فيه قضايا القرآن الكريم ، وتفسر تفسيراً علمياً على أساس الموضوع ، وتدون فى بحث مفرد ، أو كتاب جامع على نمط موسوعات التفسير التحليلى ، بحيث يرجع الباحث إلى الموضوع الذى يريده ، ويعلم موقف القرآن منه فى يسر وسهولة .

وهذا النوع من التفسير الموضوعى لا وجود له فى المكتبة الإسلامية إلى الآن ، رغم أهميته البالغة ، وسنرى بعد قليل أن الله تعالى قد هيا الأسباب لميلاد هذا التفسير العظيم عن قريب بإذنه وفضله .

وقد بينا فى هذه الدراسة أن الموجود الآن إنما هو موضوعات متفرقة ، وأبحاث متناثرة ، معظمها لا يقوم على ضوابط علمية محددة .

٤ - تحقيق علمى حول لفظ : « الموضوعى » :

هذا ولم أجد أحداً تناول هذا اللفظ بالتحقيق والبيان ، مع أنه أساس هذا الفن العلمى المستحدث ، ولقد كنت أجد فى نفسى حرجاً بالغاً من استعمال هذا اللفظ وصفاً للتفسير ، لأسباب منها :

أ - لم أجد أحداً يستعمله لغة أو اصطلاحاً بمعنى : القضية الواحدة ، أو المسائل المشتركة فى معنى واحد .

ب — أن مادة « الوضع » لغة يغلب استعمالها في معنى الذم ، فيقال : رجل وضع بمعنى دنى ، ووضيع في تجارته أى خسر ، والتواضع أصله التذلل ، حتى إن المحدثين لم يجدوا وصفاً للروايات المكذوبة أبلغ من لفظ : « الموضوع » ، فكيف نصف به التفسير الذى هو بيان لأشرف الكلام ؟
ولكنى من جانب آخر كنت أرى الكلمة قد ذاعت وشاعت على ألسنة العلماء من غير تكبر ، ولعل لهم وجهاً علمياً تطمئن إليه النفس ، فجعلت أتمسه حتى هديت — بفضل الله — إلى بعض أسراره ، ومن ذلك :

أولاً : رجعت إلى استعمالات الكلمة في القرآن الكريم ، فوجدتها قد وردت « أربعاً وعشرين مرة » . في معان متعددة ، منها في المدح قوله تعالى : ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ ﴾ آل عمران : ٩٦ ﴿ وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ ﴾ سورة الرحمن : ٧ . ﴿ فِيهَا سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ وَأَكْوَابٌ مَوْضُوعَةٌ ﴾ العاشية : ١٣ ، ١٤ .

فوصف الكعبة ، والميزان ، وأكواب الجنة بأنها موضوعة ينفى الخرج من استعمال الكلمة ، ويخرجها من غلبة الذم عليها ، إلى غلبة الخير عليها ، بل والمدح لها ، وبها (١) .

ثانياً : بقى وجه تصحيح استعمالها في القضية الواحدة :

وقد رجعت إلى القرآن الكريم فوجدت من معانيها : إيجاب الشيء وإثباته في المكان ، مثل : ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ ﴾ سورة الأنبياء : ٤٧ .

فيكون وصف التفسير « بالموضوعى » ملحوظاً فيه هذا المعنى ، لأن المفسر يثبت كل آية في موضعها من المعنى الكلى للقضية التى يبحثها . وبالتدقيق في كتب اللغة وجدت إشارة إلى تصحيح إطلاق « الموضوع » على القضية الواحدة .

يقول الجوهري رحمه الله :

« ... والضععة شجر من الحمض ... يقال ناقة واضعة للتى ترعاها ، قال

(١) راجع معجم ألفاظ القرآن الكريم ، ومفردات الراغب ، والمعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، « مادة وضع في جميعها » .

أبو زيد : إن رعت الحمض حول الماء ولم تبرح قيل : وضعت تضع وضعية
فهي واضعة ، قال : وكذلك وضعتها أنا ، وهي موضوعة ، يتعدى
ولا يتعدى^(١) .

وقال الفيروزبادي رحمه الله :

« والإبل وضعية رعت الإبل حول الماء ولم تبرح ... ، ووضعتها : ألزمتها
المرعى فهي موضوعة »^(٢) .

فعلى هذا :

يكون « الموضوع » هنا بمعنى الشيء الذى له صفة معينة ، وألزم مكاناً
معيناً ، لا يبرحه إلى غيره .

وهذا المعنى ملحوظ تماماً فى تقييد التفسير « بالموضوعى » ، لأنه يلزم
المفسر الارتباط بمعنى معين ، وصفة معينة ، لا يتعداهما إلى غيرهما حتى يفرغ
من تفسير الموضوع الذى التزم به .

وهذا بخلاف « التفسير التحليلى » المعروف ، والذى يرتبط بترتيب
المصحف فى تفسير الآيات ، مع تعدد المعانى والأغراض فيها حسبما اقتضته
حكمة الله تعالى فى ترتيب النظم الجليل .



(١) الصحاح « تاج اللغة وصحاح العربية » ج ٣ ص ١٣٠٠ « باب العين ، فصل الواو » .

(٢) القاموس المحيط ج ٣ ص ٩٤ « باب العين ، فصل الواو » .

المبحث الثاني

أنواع التفسير الموضوعي ومناهجه

التفسير الموضوعي — باعتباره الرابطة — نوعان :

النوع الأول : التفسير الموضوعي العام ، وهو الذى بين أطراف موضوعه وحدة في الغاية فقط ، وليس في أصل المعنى .

وهذا النوع لا بد أن يكون لموضوعه أصل في القرآن الكريم لا خلاف فيه ، ولكن تحته قضايا كثيرة متعددة ، لا يربط بينها إلا وحدة الغاية ، وهي وحدة محققة ، وإن كانت عامة بعيدة . مثال ذلك تفاسير آيات الأحكام جميعاً .

فموضوعها « وهو الأحكام القرآنية » موجود في القرآن بيقين ، لكن تحته قضايا متعددة : كالصلاة ، والحدود ، والربا ، والعدة ، والجهاد ...

وهذا النوع هو ما كان سائداً في مؤلفات العلماء قديماً مثل :

— أحكام القرآن . للجصاص « ٣٧٠ هـ » .

— التبيان في أقسام القرآن . لابن القيم « ٧٥١ هـ » .

وألف فيه كثير من العلماء حديثاً مثل :

— نيل المرام من تفسير آيات الأحكام . لمحمد صديق خان .

« ١٣٠٧ هـ » .

— الدستور القرآني في شئون الحياة . لمحمد عزة دروزة . « ولد عام

« ١٣٠٥ هـ » .

وقد عد بعض العلماء في هذا النوع ما يسمى « بالوحدة الموضوعية » (١)

(١) التفسير الموضوعي للشيخ الكومي ص ٢٢ ، والبداية في التفسير الموضوعي للشيخ الفرماوى ص ٥١ .

في القرآن كله ، أو سورة منه . بأن يجعل المفسر للسورة الكريمة هدفاً ينتزعه من ملاحظة معانيها ، ثم ينزل الآيات المتعددة في السورة لتحقيق هذا الهدف . وأرى — والله أعلم — أن هذا الضرب من الدراسات لا يدخل في التفسير الموضوعي ، لأن موضوعه وهو « هدف السورة » المتعددة الآيات ، أمر التماسي ، اجتهادي ، تختلف فيه الأنظار ، فكيف تصنف الآيات في السورة على هدف مختلف على تحديده ؟ وكيف يقوم التفسير على الاحتمال ؟ مع أن الأصل في التفسير الموضوعي أن يقوم على أساس النصوص ذاتها ، أو معانيها المتحققة .

وإلى أن تقوم لهذا الضرب خطة علمية محكمة القواعد ، واضحة المعالم فإننا نعهده في باب الدراسات القرآنية العامة ، وليس في التفسير الموضوعي (١) .

النوع الثاني : التفسير الموضوعي الخاص .

وهو الذي يقوم على وحدة المعنى والغاية بين أطرافه وأفراده ، فتكون الرابطة بينها خاصة وقرية .

مثال ذلك : « اليهود في ضوء القرآن » .

فهذا موضوع محدد ، يدخل تحته آيات كثيرة كلها في ذات الموضوع . ويجوز أن يقيد الموضوع بقيد ما فيزداد تخصيصاً مثل : « عقيدة اليهود الضالة

(١) اتفق العلماء جميعاً على وجود « موضوعات في القرآن » يمكن فرزها ، ودراستها بأعيانها كالصلاة ، والقسم ، والجهاد ونحو ذلك ، وكل له آيات تتعلق به مباشرة . واتفق جمهورهم على وجود مناسبة بين الآيات ، وعلى هدف للسورة ، لكن تحديد ذلك بعينه لا يزال صعب المثل ، لذلك يكثر فيه خلاف العلماء ، بل بعضهم يقصر ذلك على الآيات المتقاربة المعنى ، ويكر ما عداها « كالعز بن عبد السلام ، والشوكاني » . وقد حاول كثير من العلماء وضع قواعد تضبط هذا المعنى ، ولا يزال ذلك بعيداً لم يقرر في خطوط محددة ، وكان من أبرز من حاول ذلك حديثاً الشيخ الفراهي بالهند ، والشيخ محمد عبد الله دراز في مصر (١٣٧٩ هـ) في كتابه : النبا العظيم وكتابه : مدخل إلى القرآن الكريم .

ولييان مدى الصعوبة في هذا نجد الدكتور محمد القاسم في كتابه « الإعجاز البياني » : يذكر طريقة الشيخ البقاعي في تقرير « وحدة سورة البقرة » ص ١٢٨ .

ثم يذكر طريقة الشيخ دراز في هذا ، وهي مخالفة لطريقة البقاعي ص ٢١٣ .
ثم يتخذ طريقة الشيخ دراز ص ٢٣٠ مع أنها أصح وأوفق من طريقة البقاعي .

في ضوء القرآن » ، وكلما زادت القيود قلت الأفراد ، وازداد التخصص ، في اطراف عكسي، وهذا النوع هو أحدث الأنواع جميعاً ، وهو الاصطلاح العلمي الجديد ، وهو أولى النوعين باسم « التفسير الموضوعي » عند الإطلاق ، وهو الذي نكتب هذه الدراسة لتقريره وتحديدته، لعظيم فائدته في عصرنا هذا .

ومن الكتب المعاصرة في هذا النوع :

— الصبر في القرآن : للدكتور يوسف القرضاوى .

— اليهود في القرآن الكريم . محمد عزة دروزة .

مناهج التفسير الموضوعي :

لم يتكلم العلماء عن مناهج المفسرين في التفسير الموضوعي بذاته ، لأنه لا يزال في طور التطور والاكتمال ، وما نقوله هنا بعضه مستبطن من النظر فيما تم منه ، وبعضه اقتراح واجتهاد لضبط هذه المناهج ، وينقسم التفسير الموضوعي من هذا الجانب إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : التفسير الموضوعي الوجيز :

وهو الذى يختار فيه المفسر عدة آيات لتفسر موضوعياً في مقالة ، أو محاضرة ، أو خطبة ، أو حديث إذاعي ونحو ذلك .

وينبغى الاجتهاد في اختيار الآيات الجامعة ، وضبط عناصر الموضوع ، حتى يأتي ممثلاً لموقف القرآن الكريم ما أمكن ذلك .

القسم الثانى : التفسير الموضوعي الوسيط :

وهو الذى يختار فيه المفسر موضوعاً يعرضه من خلال سورة واحدة ، « مثل العقيدة في سورة الشورى مثلاً » ، أو من خلال مجموعة سور ، « كآل حم السبعة » ، أو من خلال القرآن الكريم كله ، وجينئذ يلزم المفسر اختيار جوامع الآيات الكريمة ، التى تمثل أطراف الموضوع وعناصره ، ثم يعرضها عرضاً وسطاً ، بعد النظر والموازنة !

ومن أمثلة هذا النوع الموضوعات الملحقه بهذه الدراسة ، « الوحدانية

والتوحيد — المعية — التبعية — العلم في القرآن الكريم » .

وهذا النمط هو الذي نرشحه لكتابة : « التفسير الموضوعي الجامع » ، والذي نرجو أن يضم تفسيراً لموضوعات القرآن الكريم ، مجموعة ومرتببة على نظام موضوعي علمي ، يرجع إليها العلماء والباحثون ، على نمط موسوعات التفسير التحليلي .

القسم الثالث : التفسير الموضوعي البسيط :

وهو الذي يقوم على الاستقراء والاستيعاب ، والإحصاء الشامل لموضوع ما ، فيجمع المفسر آياته كلها على الوجه التفصيلي « الذي سنذكره إن شاء الله في طريقة التفسير الموضوعي »

وهذا النوع لا يتحقق عملياً إلا في حالتين :

أ — إذا كان الموضوع في القرآن محدوداً في آيات معدودة ، يسهل على المفسر جمعها ، واستخراج عناصرها ، بلا حاجة إلى اختصار ، ولا اختيار ، ولا موازنة ، وذلك كموضوع : الجن في القرآن ، أو قصة إسماعيل عليه السلام ، أو الصوم في القرآن ونحو ذلك كثير .

ب — إذا كان الموضوع سيفرد في كتاب مستقل ، خاصة الرسائل العلمية ، والتي من شأنها أن تقوم على الحصر والاستقصاء ، والتي يتفرغ لها دارسها ، ويتابعه مشرفه ، ويلاحقه مناقشوه ، فهذا أولى الأشياء بهذا القسم من التفسير الموضوعي . ومن موضوعات القرآن المفردة ، ما يحتاج بيانه إلى رسائل ضخمة .

وفي تقديري أن أصعب الأقسام هو القسم « الثاني » ، لأنه وسط بين طرفين ، فيحتاج المفسر أن يوازن بينهما ، ثم هو يحتاج إلى أناة وطول نظر في الآيات الكريمة ليختار أجمعها ، وحتى لا يترك عنصراً من الموضوع .

أما النوع الثالث فصعوبته تتمثل في طول الموضوع أحياناً ، لكنه لا يحتاج إلى الموازنة والاختيار ، لأنه أصلاً يقوم على الإحصاء والاستقصاء .

وسياتى بإذن الله في المبحث السادس تفصيل طريقة البحث في التفسير

الموضوعي .

المبحث الثالث

نشأة التفسير الموضوعي وتطوره

التفسير الموضوعي قديم النشأة ، وقد بدأ يسيراً ، ثم نما وتطور على مر العصور ، مثل غيره من العلوم والفنون ، حتى انتهى إلى اصطلاح محدد الأوصاف والمعالم ، ويمكننا إجمال ذلك في المراحل التالية :

أولاً: في العهد النبوي :

وهو عهد البداية للتفسير العام ، والموضوعي على سواء ، وكان ذلك عن طريق القرآن نفسه ، أو السنة النبوية :

أ — أما القرآن الكريم فإننا نجد فيه آيات تحيل إلى آيات أخرى في موضوعها ، ولا تفهم إحداها إلا بالأخرى ، وهذه دلالات وإشارات مبكرة ، تقرر أهمية النظر الموضوعي في الآيات الكريمة .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا مَا قَصَصْنَا عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ ﴾ سورة النحل : ١١٨ .

فهذه الآية الكريمة أحالت إلى ما نزل قبلها ، ولا بد من الرجوع إليه لفهم من المحال عليه تفصيل هذا الإجمال ، وهو قوله تعالى :

﴿ وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شَخُومَهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوْ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمِ ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِحَبْمِهِمْ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ ﴾ سورة الأنعام : ١٤٦ .

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى خطاباً للمسلمين في أول سورة المائدة :

﴿ ... أَحَلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةَ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُبْتَلَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾ (١)

فقوله تعالى ﴿ إِلَّا مَا يُبْتَلَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾ يعني من المحرمات ، وهذا لا يفهم

(١) الفعل المضارع هنا إما بمعنى الماضي ، أى « إلا ما تلى عليكم » قبل ذلك . أو بمعناه من المحال أو الاستقبال القريب أى « إلا ما سبى عليكم الآن من المحرمات عليكم . والله أعلم .

تفصيلاً إلا بالرجوع إلى ما نزل قبل هذه الآية في الأنعام : ١٤٥ .

﴿ قُلْ لَا أُجِدُّ فِيهَا أَوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلًا لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ﴾
أو ما نزل بعد هذه الآية في المائدة نفسها : ٣ .

﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخَنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ
وَالْمَوْقُوذَةُ ... ﴾

وهناك أمثلة أخرى كثيرة في القرآن الكريم مثل :

﴿ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ ... ﴾ سورة النساء : ١٦٤ .

ب — أما السنة النبوية فنجد فيها أمثلة كثيرة لهذا الاتجاه ، ومن ذلك :
« ما رواه الشيخان وغيرهما عن ابن مسعود رضى الله عنه قال : لما نزلت
هذه الآية : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ﴾ (١) شق ذلك على
الناس . فقالوا يا رسول الله : وأينا لا يظلم نفسه ؟ قال : إنه ليس الذى
تعنون ، ألم تسمعوا ما قال العبد الصالح : ﴿ إِنَّ الشَّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ (٢) ،
إنما هو الشرك » .

فهذه إشارة نبوية واضحة بأن اللفظ الواحد قد تكون له معان متعددة في
القرآن الكريم ، وأن جمع الآيات يفيدنا في تحديد المعنى المراد في كل مقام ، كما
أفادنا في أن معنى : « الظلم » هنا هو : « الشرك » .

ومن أمثلة السنة أيضاً القواعد التفسيرية التى وردت في السنة مثل قوله
ﷺ : « ويل : واد في جهنم ... » (٣) .

وقوله : « كل حرف يذكر من القرآن يذكر فيه القنوت فهو الطاعة » (٤)
فهذا إشارة إلى اتحاد معنى اللفظ في مواضعه من القرآن الكريم ، تارة أخرى .

(١) سورة الأنعام : ٨٢ .

(٢) سورة لقمان : ١٣ .

(٣) رواه الترمذى بسند حسن من حديث أبى سعيد الخدرى .

(٤) رواه الإمام أحمد من حديث أبى سعيد أيضاً ، وانظر هذه الأحاديث وغيرها في خاتمة

الإيمان في علوم القرآن ج ٢ ص ١٩١ وما بعدها .

ثانياً: في عصر الصحابة والتابعين :

فقد اتسعت حياة المسلمين ، وجدّت عليهم مسائل وقضايا كثيرة ، واحتاج الناس إلى معرفة الفقه والأحكام الشرعية ، فأخذ العلماء يؤصلون المسائل ، ويحققون الشرائع والأحكام ، وذلك عن طريق جمع الآيات المتماثلة ، ومقارنتها لاستخراج الأحكام الشرعية منها ، كآيات الخمر ، والربا ، والعدة ، ونحوها .

ومن ذلك أنه أشكل على بعض الأئمة شرط : « إن ارتبتم » في قوله تعالى : ﴿ وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ - إِنْ ارْتَبْتُمْ - فَعَدْتُمْ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ ﴾ (١) حتى رجع إلى آيات العدة في سورة البقرة « ٢٢٨ ، ٢٣٤ » ، فعلم من تفسيرها أن بعض الأنصار قالوا : بقيت عدد لم تذكر وهي عدد الصغار والكبار فنزلت (٢) .

ثالثاً : بداية التدوين وتطوره :

لذلك بدأ بعض العلماء في جمع الآيات القرآنية ذات الوجهة الواحدة ، وإفراد تأليف خاصة بها ، خدمة للأحكام الشرعية :

● فألف قتادة بن دعامة السدوسي « ١١٨ هـ » كتاباً في الناسخ والمنسوخ ، وهذا ضرب من التفسير الموضوعي بمعناه العام .

● وألف معمر بن المثنى « ٢٠٩ هـ » كتابه : « مجاز القرآن » ، تحدث فيه عن الآيات التي بينها رابطة عامة ، وهي « المجاز » بمعناه الواسع في اصطلاح القدماء .

● وألف أبو محمد ابن قتيبة « ٢٧٦ هـ » كتابه : « تأويل مشكل القرآن » تحدث فيه عن كثير من الآيات ، لا يربطها إلا أنها « زعم الملحدون أن فيها تناقضاً ، واختلافاً ، ولحناً ، أو فساد نظم » (٣) .

(١) سورة الطلاق : ٤ .

(٢) انظر تفسير ابن كثير في سورة الطلاق .

(٣) مقدمة الكتاب المطبوع ص ٢٢ وما بعدها .

وقد أُلحق بكتابه باباً في : « الألفاظ القرآنية الواحدة التي تأتي على معان متعددة » (١) ، ويورد معها الآيات الكريمة مثل لفظ : « القضاء — الهدى الأمة ... » .

وهذا ضرب من التفسير الموضوعي في مراحل الأولى ، وربما كان النواة التي بنى عليها بعض العلماء بعده مثل :

● أبي بكر السجستاني « ٣٣٠ هـ » الذي ألف كتاب « نزهة القلوب في غريب القرآن » .

● والراغب الأصفهاني « ٥٠٢ هـ » الذي ألف كتابه العظيم « مفردات القرآن » (٢) جمع فيه المفردات على حروف الهجاء ، وبين معناها في اللغة وفي استعمال القرآن .

● ثم ألف ابن القيم « ٧٥١ هـ » كتابه الشهير : « التبيان في أقسام القرآن » ، وقد جمع فيه الآيات التي أقسم الله تعالى فيها بذاته ، أو بصفاته ، أو بخلق من خلقه ، وقد استطرده فيه استطرادات علمية نافعة ، لكنها طغت على الجانب الموضوعي فيه .

● وقد ألف معاصره ابن كثير « ٧٧٤ هـ » تفسيره المشهور ، وهو تفسير يسير على الترتيب المصحفي ، لكنه يذكر عند تفسير الآية بعض ما يماثلها من سور أخرى ، وهذا ضرب من التفسير الموضوعي الموجز ، مبثوث في تضاعيف تفسيره الكبير .

● ومن هذا النوع الموضوعي العام الكتب الكثيرة التي ألفت في تفسير آيات الأحكام في مختلف العصور مثل :

— أحكام القرآن للجصاص « ٣٧٠ هـ » . . .

— أحكام القرآن ، لابن العربي « ٥٤٣ هـ » .

(١) انظر ص ٤٣٩ — ٥١٥ من الكتاب .

(٢) يطلق بعض العلماء على كتاب الراغب اسم : غريب القرآن ، وهذا غريب منهم ، لأن الكتاب في بيان المفردات مطلقاً ، وتحديد الفروق بين استعمالها ، والراغب نفسه يقول في مقدمته : « وقد استخرت الله تعالى في إملاء كتاب مستوفى فيه مفردات ألفاظ القرآن على حروف الهجى » .

— نيل المرام من تفسير آيات الأحكام ، محمد صديق خان
« ١٣٠٧ هـ » .

● وفي عصرنا هذا ألفت كتب كثيرة في التفسير الموضوعي بمعناه العام مثل :

— سيرة الرسول « صور مقتبسة من القرآن الكريم » لمحمد عزة دروزة
« ولد ١٣٠٥ هـ » .

— التفسير البياني للقرآن الكريم^(١) للدكتورة عائشة عبد الرحمن « بنت
الشاطيء » .

— تفسير الآيات الكونية « للدكتور » عبد الله شحاته .

وغير ذلك كثير يفوق الحصر ، إلا أن هنا « تبيهاات » مهمة :

أ — هذه الكتب المذكورة جميعها هي من باب : « التفسير الموضوعي »
بمعناه العام ، الذي يقوم على الرابطة البعيدة بين قضاياها المتعددة ، كتفسير
آيات الأحكام ، فالرابطة بينها كون كل منها حكماً شرعياً ، وليس بينها وحدة
موضوعية في المعنى ، لأن منها آيات في الصلاة ، وأخرى في الربا ، وثالثة
في الخمر وهكذا .

وهذا غير التفسير الموضوعي بمعناه الخاص كما بينا .

ب — ليس من التفسير الموضوعي بنوعيه « العام أو الخاص » الكتب
التي تتناول أبحاثاً تتعلق بالقرآن في خصائصه ، أو صفاته ، ونحوها من الأمور
التي لم ترد لها آيات في القرآن الكريم ، والتي يتناولها الباحث لا على نمط
التفسير ، وإنما على طريقة البحث المطلق ، والمقارنة العلمية والاستنباط ، مما
يندرج تحت فنون أخرى غير التفسير الموضوعي مثل : « علوم القرآن »
أو « دراسات قرآنية » ، ونحو ذلك ، ومن هذه الكتب إعجاز القرآن^(٢)

(١) هو لون من التفسير الموضوعي في جانبه الأدبي اليبالي ، انظر ص ١٠ من مقدمة الكاتبة
لكتابها وهو يدور حول سبع سور من جزء « عم » فقط .

(٢) فإن المؤلف يقارن أسلوب القرآن ، وتراكيبه ، وجمله بأمثالها من الكلام العربي ولا يفسر
نصاً بعينه ، فإذا جمع الباحث آيات التحدى تحت عنوان الإعجاز كان ذلك تفسيراً موضوعياً =

للإقلائي ، و « إعجاز القرآن » للرافعي ، « وترجمة القرآن وأحكامها »
للشيخ محمد مصطفى المراغي ، وكتاب : « الأدلة العلمية على جواز ترجمة
معاني القرآن إلى اللغات الأجنبية » لمحمد فريد وجدى ... إلخ .

جـ - ليس من التفسير الموضوعي الكتب التي عنيت ببيان المناسبات بين
الآيات والسور ، لأن هذه المناسبات هي أمور التماسية اجتهادية ، فهي - إن
صحت - صفة للنصوص ، وليست نصوصاً ، ولذلك لا يصح إدراجها في
كتب التفسير الموضوعي بنوعيه ، ومنها كتاب : « نظم الدرر في تناسب
الآيات والسور » لبرهان الدين البقاعي « ٨٨٥ هـ » ، وهو كتاب به كثير من
الاعتساف والتكلف ، ويكثر من نقل النصوص الباطلة عن أهل الكتاب
بلا بيان لزيئها ، مع اجتهاد البقاعي رحمه الله في تقرير أصل القضية ، وتوفيقه
في القليل منها .

رابعاً : الاختصاص محور التفسير الموضوعي الجديد :

وفي نهاية المطاف ، يتجه التفسير الموضوعي نحو الاكتمال ، حيث اتجه
التأليف فيه وجهة جديدة ، تقوم على تحديد الموضوع ، وتناوله من جانبه
الخاص ، وربط عناصره ومسائله برباطها الأقرب ، ليتم التمايز بين الموضوعات
القرآنية المتكاثرة ، وليعلم ما في كل منها من وجوه الإحكام والكمال ،
وما فيها مجتمعة من وجوه الترابط والتمام .

وعلى هذا : يتحدد مصطلح « التفسير الموضوعي » الآن في هذا النوع
الخاص ، الذي يتلخص في :

جمع الآيات الكريمة ذات المعنى الواحد ، ووضعها تحت عنوان واحد ،
والنظر فيها بما يؤلف منها موضوعاً واحداً ، مستخرجاً من الآيات الكريمة على
هيئة مخصوصة .

وهذا منهج جديد على الدراسات التفسيرية والقرآنية ، وقد دعت إليه
حاجة المجتمع ، وظروف العصر ، وهياً الله تعالى الأسباب لإبرازه واتجاهه نحو
الاكتمال ، على أيدي المسلمين وغيرهم مصداقاً لوعده الوثيق : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا
الدُّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ الحجر : ٩ .

=والفرق : أن الأول هو صفات النص وخصائصه ، والثاني هو ذات النصوص التي هي مجال التفسير
الموضوعي .

المبحث الرابع

أسباب بروز وتطور هذا الفن التفسيري الجديد

كان لبروز هذا اللون الموضوعي أسباب كثيرة ، هيأها الله تعالى له ، وعملت على إظهاره وانتشاره ، وتدرجه في أطوار العلمية نحو التأصيل والاكتمال ، ومن هذه الأسباب :

١ - اتجاه البحث العلمي في هذا العصر نحو مزيد من التخصص الدقيق ، والعكوف على دراسة الشعب والفروع ، على وجه الاستقراء والاستيعاب ، والتوسع في متابعة أجزاء القضايا وتفاريقها .. لذلك اتجهت الدراسات القرآنية هذه الوجهة حتى تخاطب عصرها بطريقته .

ومن أجل الكتب التي لها اتصال بالتفسير الموضوعي كتاب : « دراسات لأسلوب القرآن الكريم » للشيخ محمد عبد الخالق عزيمة « توفي عام ١٤٠٥ هـ » رحمه الله ، وهو موسوعة علمية لم يسبق إليها ، وتقع في عشرة أجزاء كبيرة ، وتقوم على أساس الاستقراء التام لأساليب القرآن الكريم . وسننبه على شيء من ذلك في المباحث التالية إن شاء الله تعالى .

٢ - دخول عناصر جديدة إلى ميدان الدراسات الإسلامية والقرآنية من غير المسلمين ، وعلى رأسهم طوائف المبشرين والمستشرقين ، الذين اتجهوا للتوسع في الدراسات الإسلامية لخدمة أهداف كنائسهم ، أو دولهم التي أغارت على العالم الإسلامي .

وقد أقام هؤلاء مراكز علمية ، تنفق عليها الأموال الطائلة من الكنائس ، والدول ، والجمعيات^(١) ، لدراسة الإسلام والمسلمين حتى يكيدوا لهم على

(١) أقامت الدول التي احتلت العالم الإسلامي ، أو التي تطمع في أسلابه مراكز علمية في ديارها مثل : هولندا ، والمجترا ، وفرنسا ، وإيطاليا ، وألمانيا ، وروسيا ، وأمريكا . وقامت هذه المراكز بأخطر الأدوار في غزو المسلمين فكراً ، وتربية أجيال منهم على الولاء للكفار عن طريق الثقافة والعلوم .

بصر ومعرفة .

ولذلك اتجه المستشرقون وأضرابهم إلى نشر ودراسة الكتب الإسلامية ، ووضع المعاجم ، والفهارس التي تعينهم على هذه الدراسة ، حتى يصلوا إلى أهدافهم التي رموا إليها ابتداءً ، من الطعن في الإسلام ، والقرآن ، والسنة النبوية .. إلخ .

وقد نتج من ذلك أمران متناقضان :

الأول : ظهور أساليب جديدة نافعة في فهرسة العلوم الإسلامية ، وتبويبها ، وضبط أطرافها تسهيلاً للرجوع إليها^(١) .

ومن ذلك كتاب : « نجوم الفرقان في أطراف القرآن » الذي ألفه المستشرق الألماني : « فلوجل » ونشر لأول مرة سنة ١٨٤٢ م وكتاب : « تفصيل موضوعات القرآن » للفرنسي « جول لابوم » وهما فهرسة للألفاظ ، والموضوعات القرآنية ، ومع صحة أصل الفكرة التي قام عليها الكتابان ، فقد اشتملا على أخطاء جمّة ، شأن أعمال المستشرقين غالباً .

الثاني : ظهور شبه ومطاعن شديدة في القرآن ، وسائر جوانب وعلوم الإسلام ، وكان ذلك يقع نتيجة الأخطاء العلمية في فهم المستشرقين للإسلام فهماً صحيحاً ، أو نتيجة حقد ، ودس ، وكيد للإسلام تحت ستار الدراسات العلمية ، والمنهجية ، وهذا هو الغالب .

٣ — جهود علماء المسلمين :

فقد هال الغيورين من علماء الإسلام ما تحويه كتب ودراسات هؤلاء ، من أخطاء وخطايا ، ونقد لكل مقدس موثق من عقائد المسلمين ودينهم ، فهبوا محاربة الغارة الكافرة ، وتمثل ذلك في اتجاهات شتى :

أ — ترجمة أعمال المستشرقين النافعة ، وضبطها ، وتنقيتها مما شابها من أخطاء العلم ، وأحقاد القوم ، وكان من ذلك ما نقله الأستاذ محمد فؤاد عبد

(١) كان علماء الإسلام أول من ابتكر هذه الطريقة العلمية ، ومنها « مفردات الراغب » في التفسير ، و « ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث » في السنة النبوية وغيرهما كثير جداً ، ولم يصل هذا الجانب إلى غايته عند القدماء لكثرة حفاظهم ، وإستيعابهم للمتون والفنون المختلفة .

الباقى رحمه الله إلى العربية من كتابى : « فلوجل » ، وجول لابوم » تحت اسم :

- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكرىم .
- تفصىل آىات القرآن الحكىم . « وألحق به كتاب (المستدرك) لإدوار مونتیه » .

ب — الرد العلمى على شبهات المبشرىن ، ومطاعن المستشرقىن ، وىبان عظمة القرآن ، وارتقائه فوق كل الشكوك والأوهام ، وحقاً ، وكتابة ، وحفظاً ، وتواتراً ، وأغراضاً ، وسعة فى الموضوعات ، وشمولاً لحقائق اللىاة ، وسنن اللىتماع ، ومن ذلك :

- الوحى المحمدى . للشىخ محمد رشىد رضا رحمه الله .
- مدخل إلى القرآن الكرىم .
- دستور الأخلاق فى القرآن ، وهما للدكتور محمد عبد الله دراز رحمه الله ، وقد كتبهما باللغة الفرنسىة ، ثم ترجما ألىاً إلى العربىة .

ج — العمل العلمى اللىجاد لسد حاجة المسلمىن ، والمكتبة الإسلامىة ، من البحوث التى ىطلبها العصر اللىاضر ، سواء من ناحية بعض الموضوعات التى جددت على حىاة الناس ، أو بتجدىد وسائل البحث ، والدراسات الإحصائىة اللىجامعة .

ولم ىكن هناك تخطىط محدد لهذا العمل ، لأن المسلمىن كانوا فى غمرة القوضى والضىاع ، خاصة بعد إسقاط « اللىلافة » ، وسقوط المسلمىن جمىعاً فى قبضة الكفار ، ولكن الله تعالى قىض لهذا العمل أفراداً من العلماء ، وبعض اللىامعات واللىامع العلمىة ، واللىجمعىات الدىنىة فبدلوا جمىعاً جهوداً مضنىة فى هذا السبىل ، ولا ىزالون ىتتابعون فى خدمة القرآن ، وىبصر المسلمىن بعظمة الكنز الذى بىن أىدىهم ، وتقرب علومه إلى مثقفهم وجمهورهم ، بالمعاجم الإسلامىة ، والفهرسة العلمىة ، وتجدىد طرائق البحث ، ومناهج التألىف ، مما أنتج حركة علمىة دىنىة واسعة النطاق فى أرجاء العالم الإسلامى كله ، حملت لواء الدفاع عن الإسلام والقرآن أولاً ، ثم تحولت إلى منازلة الكفار بىبان فضل

الإسلام ، وتفوقه عما لديهم من مذاهب الفكر والاعتقاد ، ومناهج الحضارة ، وقوانين الحكم والاقتصاد ، وشرائع الأخلاق والاجتماع .

ومن خلال هذا كله برزت أبحاث « التفسير الموضوعي » ، وتتابعت خطوطه الأولى ، وأخذت تتجه نحو التأصيل والاكتمال .

ومن الكتب التي تتصل بهذا الجانب :

١ - معجم غريب القرآن « مستخرجاً من صحيح البخارى » . لمحمد فؤاد عبد الباقي رحمه الله (١) .

٢ - معجم ألفاظ القرآن الكريم . وقد أصدره مجمع اللغة العربية ، بواسطة لجنة من العلماء (٢) .

وهذا الكتاب من أجل الكتب لخدمة التفسير الموضوعي ، وهو مزيج من « مفردات » الراغب ، والمعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، مع مصادره الأخرى من كتب التفسير واللغة .

٣ - المرشد إلى آيات القرآن الكريم وكلماته . لمحمد فارس بركات .

٤ - فتح الرحمن لطالب آيات القرآن . لفيض الله العلمى .

٥ - مصباح الإخوان لتحريات القرآن . ليحيى حلمى بن حسين قسطنطينى وهو أجمع كتب الفهرسة القرآنية جميعاً لأنه :

« أحصى لنا ألفاظ القرآن ، لم يترك منها لفظاً ... غير أنه لم يذكر الآيات ، وإنما اكتفى بذكر أرقام للآيات ... يشيع فيها الاضطراب ، ولا سيما فى طوال المفصل ، وقد اعتذر عن هذا فى مقدمة كتابه التى كتبها باللغة التركى بأنه لم يكن لديه مصحف مرقم الآيات ، لأن هذا المصحف لم يظهر إلا بعد أن فرغ من كتابه » (٣) .

(١) راجع « التصدير ، الذى كتبه الدكتور محمد حسين هيكى لهذا الكتاب ، فيه دراسة عن التفسير الموضوعي ، ونشأة المعاجم الإسلامية ، وخاصة « معجم الألفاظ القرآنية » .

(٢) وطريقته أن يبيح اللفظ فى استعماله اللغوى والقرآنى ، ويثبت عدد ورود مادة اللفظ فى القرآن ، ويذكر الآيات على سبيل الإحصاء ، تارة بلفظها ، وتارة بعددها .

(٣) دراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ محمد عظيمه رحمه الله ج ١ ، المقدمة ، ص ٣ مع تصرف يسير .

٦ - دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، للشيخ محمد عبد الخالق عظيمه رحمه الله ، وهو يقع في عشرة أجزاء كبيرة ، ويتبع طريقة الإحصاء التام للأدوات والحروف القرآنية ، وما فيه من دقائق النحو والصرف ، واختلاف الأساليب .

وهو من أجل الكتب لمن يريد التأليف في تفسير القرآن الكريم موضوعياً ، لأنه يحدد له فوارق الحروف والكلمات ، وأنواع الأساليب والدلالات .

٧ - المعجم المفهرس « لموضوعات » القرآن الكريم . للدكتور عبد الصبور مرزوق . وهو كتاب يوشك على التمام إن شاء الله ، وقد أطلعني المؤلف على قطعة منه مخطوطة ، وهو حصر جامع لموضوعات القرآن الكريم ، ومرتب على حروف المعجم ، وفيه إحالات لربط الموضوعات ، فيبدأ بالحرف ، ثم يذكر تحته عنوان الباب ، ثم يبدأ الموضوع بما يسميه « آية الباب » ، ثم يردف ذلك بما يسميه : « تصنيف داخلي للموضوع » وفق عناوين فرعية ، ثم يذكر تحت كل عنوان آياته .

وعسى أن يصدر الكتاب قريباً إن شاء الله ، وأن يكون أساساً صالحاً يقوم عليه « التفسير الموضوعي الجامع » (١) .

٨ - الرسائل العلمية :

فقد تنهت الجامعات الإسلامية في شتى أقطار الإسلام - وعلى رأسها كلية أصول الدين بالأزهر الشريف - إلى ضرورة العناية بالدراسات الإسلامية ، وخاصة الموضوعات القرآنية ، لحاجة المسلمين إليها في معرفة حقائق القرآن ، ولرد على المطاعن والشبهات التي يثيرها الملحدون ، وأعداء الإسلام .

وقد قدم مئات من طلاب الدراسات العليا رسائل علمية جادة ، في عديد من موضوعات القرآن الكريم ، وكثير منها يقترب من تطبيق مناهج التفسير

(١) ما ذكرته هنا هو على سبيل المثال فقط ، والكب في هذا الشأن أكثر من أن تحصى ، سواء فيما يحصل بموضوعات القرآن ، أو غيرها من العلوم الإسلامية .

الموضوعي ، مما يجعلها تمهيداً صالحاً ، وأساساً جيداً لاكتمال هذا العلم في اصطلاحه الجديد .

ومن هذه الرسائل : رسالتى التى عنوانها : المنهاج القرآنى فى التشريع^(١) .

ولا يزال الطريق مفتوحاً لمزيد من هذه الرسائل ، وتدعو الله تعالى أن يوفق كلية أصول الدين ، أو أى جامعة إسلامية لتبني إخراج موسوعة : «التفسير الموضوعي الجامع» بواسطة جهود النابيين من طلابها وعلمائها . ولكن لا بد لذلك من خطة علمية محكمة ، ومتابعة يقظة ، حتى تبدأ الجهود وتستمر على أصول معلومة سلفاً ، فلا تتفاوت الأجزاء بتفاوت الطلاب ، أو تصبح حقلاً للتجارب العقيمة ، كما فعل بأخوات لهذه الدراسات من قبل .



(١) لم تطبع بعد ، وأعمالها قريبة من غط التفسير الموضوعي .

المبحث الخامس

أهمية التفسير الموضوعي وضرورته وفوائده

للتفسير الموضوعي — بمعناه الخاص — أهمية فائقة ، وضرورة بالغة في هذا العصر الذي تقاربت فيه المسافات ، وتشابكت فيه الأقطار والأمصار ، واختلطت المذاهب والأفكار ، وصار كل حزب بما لديهم فرحون ، وكل فريق يصارع من أجل اكتساب عقول الأمم والشعوب ، وقلوب الأفراد والجماعات ، ولذلك تبدو الحاجة الماسة إلى هذا اللون من التفسير ، لما يحققه من فوائد أساسية منها :

١ — إبراز إعجاز القرآن : على وجه يلائم العصر :

ذلك لأن القرآن إذا كان قد أعجز الأقدمين بلفظه ونظمه وبلاغته ، فإن الآخرين لا بد لإعجازهم من وجه مستمر المدى ، استمرار التحدى ، وهذا يتمثل في معاني القرآن وموضوعاته من طريقين :

أ — شمول القرآن لكل هذه الموضوعات المتكاثرة مع قلة حجمه ، ووجازة لفظه ، وهذا يخالف معهود الكتب ، وقدرات البشر ، كما قال الراغب (١) رحمه الله : « وجعل من معجزة هذا الكتاب أنه مع قلة الحجم متضمن للمعنى الجم ، وبحيث تقصر الأبواب البشرية عن إحصائه ، والآلات الدنيوية عن استيفائه كما نبه عليه بقوله : ﴿ وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامَ وَالْبَحْرِ يَمْدَهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ (٢) .

(١) انظر مقدمة كتاب المفردات للراغب الأصفهاني ص ٥ .

(٢) الآية رقم : ٢٧ من سورة لقمان .

ب — كمال كل موضع منه على حدة ، حين نجمعه الآن ، ونؤلف منه كياناً واحداً مؤتلفاً غير مختلف ، وهذا من أعظم وجوه الإعجاز .

ذلك لأن القرآن قد تواتر نزوله نجومياً^(١) متفرقة ، على مدار ثلاثة وعشرين عاماً تقريباً ، ما بين مكة والمدينة ، والسفر والحضر ، وفي ظروف متباينة كالسلم والحرب ، والنصر والهزيمة ، والمنحة والمحنة ، والجماعة المطاردة ، والدولة المستقرة .

نزلت نجوم كل موضوع مفرقة على هذه الأماكن والظروف ، ووضعت في سورها متباعدة ، وبينها في النزول فواصل زمنية مختلفة

ومع هذا كله حين ننظر إلى كل نجم نجمه في موقعه من ترتيب السورة متآلفاً متناسقاً مع سابقه ولاحقه .

ثم حين نجتمع « نجوم الموضوع » معاً نجدها على غاية التوافق والتناسق ، وكأن أقساطه جميعاً قد نزلت في وقت واحد ، تعالج قضية ما في موعدها وظروفها ، ونجد قانوناً واحداً ينتظم النجوم جميعاً ، وهذا ضرب بالغ الإعجاز ، لا يستطيعه بشر مهما أوتى من إحكام العقل ، وجودة العلم والفكر .

ولعل إلى هذين الطريقتين من وجوه الإعجاز يشير قوله تعالى :

﴿ اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ... ﴾ المائدة : ٣ .

فالإكمال : يرجع إلى الوصف والكيف .

والإتمام : يرجع إلى العدد والكم^(٢) .

ولعله أيضاً سر القسم الإلهي بمواقع النجوم :

﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ * وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَغْلَبُونَ عَظِيمٌ * إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ﴾ الواقعة : ٧٥ — ٧٧ .

فالمراد بالنجوم هنا : نجم السماء ، أو نجوم القرآن ، وهذا أرجح المعنيين

(١) النجم يطلق على الأجرام السماوية المضيئة ، ويطلق على جزء الشيء ، يقال : أدبت الدين نجوماً ، أي : أقساطاً متباعدة ، مساوية أو مطاوعة .

(٢) أنظر مفردات الراجلب مادة « تم » ، وكمل ، فقد أخذت منه هذا المعنى .

لذكر القرآن بعده ، ولا يظهر مقدار العظمة في هذا القسم ، وفي إعجاز هذه النجوم القرآنية ، إلا إذا نظرنا إليها الآن لنعلم إعجازها في كل موقع من مواقعها ، سواء في ترتيب السور ، أو في موضوعات القرآن الكريم .

٤ — الوفاء بحاجات هذا العصر إلى الدين :

وهي حاجات كثيرة متشعبة ، بعضها عام ، وبعضها خاص ، ومنها :

أ — حاجة البشر عامة :

فالبشر الآن حائرون على مفترق الطرق ، وليس لهم دين صحيح ، ولا رسالة هادية ، وقد غلب عليهم الإلحاد والعناد ، وزين شياطين الحضارة المعاصرة أن الدين طور متخلف مضى زمانه ، أو أنه مفهوم قاصر على الفرد والضمير ، وليس له شأن بالسلوك الاجتماعي والدولي .

ولم يبق كتاب إلهي على وجه الأرض يمثل الدين الصحيح إلا القرآن ، لذلك يحتاج الناس إلى معرفة هديه غاية الاحتياج ، وإلى فهم ما حواه من شمول موضوعي بالغ غاية الكمال ، وإلى إدراك ما يقدمه لهم من حلول لمشكلاتهم النفسية والاجتماعية ، ومعضلاتهم الأخلاقية والاقتصادية ، ولا يتحقق ذلك إلا بدراسات علمية جادة لموضوعات القرآن الكريم ، ثم تنصب أمام الناس مثلاً أعلى ، وحبلاً ممدوداً للنجاة من هذه المحنة العالمية الطاغية ، فإما أن يؤوب الناس إلى دين الفطرة ، أو تقوم عليهم الحججة البالغة ، التي من أجلها تعهد الله تعالى بحفظ القرآن ، وجعله صوت النبوة الممدود إلى يوم الدين .

ب — حاجة المسلمين خاصة :

فلقد فتن المسلمون بزخارف الحضارة المادية ، وتبعوا سنن الكفار في القوانين والأخلاق والتربية ، ولذلك يحتاجون قبل غيرهم إلى فهم شمول الهدى القرآني ، واتساع موضوعاته لكل شئون حياتهم ، وبذلك يقبلون على تطبيقه بيقين واقتناع ، ويقدمونه للناس عن معرفة وتجربة ، ويبدلون في سبيله النفس والنفيس عن رضا وطواعية ، لأنه الحق الوحيد في الأرض ، والذي يغنيهم عن

تسول المبادئ من الشرق أو الغرب ، بل إن الدنيا كلها محتاجة إليه ، وبذلك ينقذ المسلمون أنفسهم ، والعالم كله من ورائهم ، بهذا الهدى القرآني الجامع .

٣ — تأصيل الدراسات القرآنية والعلمية :

فمن المقرر الثابت أن كتاباً في الأرض لم ينل ما ناله القرآن الكريم من عناية ودراسة ، وقد بذل علماءنا من قديم جهوداً خارقة لخدمة الكتاب الكريم ، غير أن القرآن من السعة والاستبحار بحيث لا تنفذ معانيه ، بل يجد العلماء منها جديداً في كل عصر ، وربما أرى اللاحق على سابقه بما يفتح الله له من كنوز القرآن العظيم ، وهذا معنى ما نذندن حوله من تجدد ألوان الإعجاز القرآني ، بتجدد الزمان^(١) .

وإني على مثل اليقين ، أن جمع الآيات الكريمة جمعاً موضوعياً ، وتفسيرها على هذا النمط ، مع إحصاء الألفاظ ، واستقصاء المعاني ، وتتبع تعدد الدلالات القرآنية في مواضعها وموضوعاتها ، هذا اللون حين تنضج مباحثه ، سيكون له أعظم الأثر في إبراز علوم قرآنية جديدة ، ودفعها نحو التأصيل ، والاكتمال ، بإذن الله تعالى ، ومن ذلك :

أولاً : علم الأصول القرآنية :

وهو ابتداء أوسع مدى وشمولاً من علم « أصول الفقه » المعروف ، لأننا نعني به : الأصول الجامعة ، والقواعد الحاكمة ، والقوانين العليا التي تضبط كل ما يتصل بالقرآن ، والإسلام ، من علوم وفنون .

ومن المقرر أن القرآن الكريم هو دستور محيط ، يضم في تضاعيفه هذه الضوابط الكلية الجامعة ، وقد أدرك علماءنا هذه الحقائق من قديم ، وتناولوها

(١) هذا أمر كثير التكرار في الدراسات الإسلامية والقرآنية ، ويكفي مثلاً كتاب : « الإتيان ، للسيوطي ، فقد ألفه في أواخر القرن التاسع الهجري ، وفاق به القرون السابقة ، وصدق حين خم كتابه هذا بقوله :

« وقد من الله تعالى بإتمام هذا الكتاب ... البديع اللال .. الجامع لفوائد ومحاسن لم تجتمع في كتاب قبله في العصر الخوالي ،

بالبحث والاستنباط ، وسجلوها نثراً في مواضعها من مباحث العلوم الإسلامية واللغوية ، غير أن طرائق علمائنا — نصر الله تاريخهم — لم تكن تقوم دائماً على الإحصاء والاستقراء الكلي الشامل لكل أطراف الموضوع .

ثم لم يمتد نطاقها إلى كل المباحث العلمية المتصلة بالقرآن الكريم من حيث منهجه الديني ، وأسلوبه التربوي والاستدلالي ، ولغته العربية الخاصة به ونحو ذلك من جوانبه الواسعة .

فلا تزال قواعد أئمتنا السابقين تحتاج إلى مزيد من التحرير في الكيف والكم ، أو من حيث « الكمال ، والتمام » الذي عناه القرآن : ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم ، وأتممت عليكم نعمتي ... ﴾ المائدة : ٣ .

وهذا ليس بعيب على السابقين رضي الله عنهم ، فلقد وطؤوا أكناف العلم ، وجمعوا شتات المسائل ، وتركوا لمن بعدهم إتمام البناء ، وإنما العيب على اللاحقين إن رضوا بالعودة مع الخالفين .

وعلى سبيل المثال :

أ — لقد كان علم « أصول الفقه » هو أوفر العلوم حظاً من حيث التأصيل ، وأخذ القواعد الكلية من القرآن ، والسنة النبوية .

ومع ذلك لم تنزل فيه جوانب لم تنل حظها الحقيقي من التأصيل الكلي الشامل ، عن طريق القوانين العليا التي تحكم مفردات القواعد ، مثل :

١ — « التشريع خصوصية إلهية » .

٢ — « السنة النبوية طريق ورود للشرائع ، لا طريق لإنشاء » (١) .

ولقد بحثت هذه القضايا في « أصول الفقه » ، لكن ليس على طريق الاستقرار القرآني الجامع ، وإلا لحسنت مادة الخلاف بين الأصوليين أنفسهم حول : جواز الاجتهاد النبوي في وضع الأحكام أو عدمه ، مع أن هذه قضية تتعلق بالأصل الأول ، القطعي الثبوت والدلالة في القرآن ، وهو : « تفرد الله تعالى بالحكم والتشريع » .

(١) يراجع هذا بأدلة التفصيلية في كتابي « النهاج القرآني في التشريع » فصل أدلة الأحكام

ص ١٥٢ من المخطوطة المقدمة لكلية أصول الدين بالقاهرة .

ب - وعلوم اللغة العربية « كالنحو والصرف » وضعت قواعدها ، وأست أصولها ، ولكن ثبت فيها خلل كثير حين عرضت على الأصول القرآنية القائمة على الاستقراء الكلى ، والاستيعاب الشامل ، كما أثبت ذلك العلامة صاحب الموسوعة النادرة : « دراسات لأسلوب القرآن الكريم » وسنين ذلك تفصيلاً في « المبحث السابع » إن شاء الله . وإذا كان هذا في علمين وصفهما العلماء بأنهما « نضجاً واحترقاً » من كثرة البحث والتفصيل والتأصيل ، فكيف بغيرهما من العلوم التي لم تصل إلى هذا المستوى ؟ لا شك أنها محتاجة إلى « الأصول القرآنية » الجامعة أكثر من غيرها ، ومنها على سبيل المثال في علم « التفسير » :

١ - « كل قول على الله بغير علم فهو باطل وحرام » .

فهذا أصل قرآني قطعي ثبت بالعديد من الآيات مثل :

﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَإِثْمَ وَالْبَغْيِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يَنْزِلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ الأعراف : ٣٣ .

﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكُذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِيُفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ﴾ النحل : ١١٦ .

٢ - « كل استطراد وحشو لا حاجة إليه فهو لغو باطل »

وهذا أيضاً أصل قطعي ثابت بآيات كثيرة مثل :

﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ﴾ (١) .

٣ - « الإسرائيليات ضلالات لا يفسر بها القرآن » .

وهذا أيضاً أصل قرآني قطعي الثبوت والدلالة ، حيث ثبت في صريح العشرات من الآيات تحريف بنى إسرائيل لكلام الله تعالى ، وافتراؤهم الكذب

(١) الآية الأولى : الإسراء : ٣٦ والثانية : المؤمنون : ٣ .

على الوحي ، ونسبة الشاعات إلى الله تعالى ، ورسله ، وملائكته ، وكتبه ،
والطعن الفاحش في الأنبياء المعصومين ، والصديقين الصالحين .

ومن ذلك قوله تعالى في بني إسرائيل :

— ﴿ أَتَقْتَمِعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ
اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ سورة البقرة : ٧٥ .

— ﴿ وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلُؤُونَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ
وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَيَقُولُونَ
عَلَى اللَّهِ الْكُذْبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ آل عمران : ٧٨ .

— ﴿ وَكَفَرَهُمْ وَقَوْلِهِمْ عَلَى مَرْيَمَ بُهْتَانًا عَظِيمًا * وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا
الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ ، وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ .. ﴾ النساء :
١٥٦ ، ١٥٧ .

— ﴿ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ ﴾ النساء : ٤٦ .

وهذا أصل قطعي مأخوذ من صريح القرآن في عشرات الآيات ، والذي
يثبت عليهم تحريف كلامه تعالى عمداً ، وعلى علم وبصر به (١) ، ومن باب
أولى يثبت عليهم هذا في كل كلام بعد كلامه سبحانه وتعالى ، فكيف ينقل
عن أمثال هؤلاء خير أو قصة ، ناهيك عن الدين والرسالة !؟

ومن أعجب العجب في تاريخ العلوم الإسلامية أن يتساهل بعض المفسرين
فيدخل هذه « الإسرائيلية » في تفسير كلام الله رب العالمين ، وهو أصدق
الحديث ، وخير الكلام .

والأحاديث التي أباحت التحديث عن بني إسرائيل كان لا بد أن تفهم
من خلال هذا الأصل القرآني ، وأن يكون هو الحكم في القضية ، والحكم
على تحديد معنى الكلام النبوي ، لأن رسول الله ﷺ لا يخالف القرآن قط ،
ولا يعارضه بقول أو فعل ، فما أباحه ﷺ بخصوص أمور لا تتعلق بالدين
أو التفسير ، ولا نقول ذلك ظناً أو ترجيحاً ، وإنما هذا هو عين ما فهمه وقاله

(١) راجع كتاب : « معركة الوجود بين القرآن والتملود » ، فقرة : ٤٥ — ٤٧ .

« ترجمان القرآن » ابن عباس رضى الله عنهما :

« يا معشر المسلمين كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء ؟ وكتابتكم الذى أنزله الله على نبيكم أحدث الأخبار بالله مَحْضاً لم يُشَبَّ ، وقد حَدَّثَكُم اللهُ أن أهل الكتاب قد بدّلوا من كتب الله ، وغيروا ، فكتبوا بأيديهم وقالوا هو : « من عند الله » ليشتروا بذلك ثمناً قليلاً ، أولاً ينهاكم ما جاءكم من العلم عن مسألتهم !؟ فلا والله ما رأينا رجلاً منهم يسألكم عن الذى أنزل عليكم » (١) .

ولو تقرر هذا « الأصول القرآني » في نفس كل مفسر من قديم ، لكان خليقاً بتطهير التفسير من لوثات بنى إسرائيل ، ولصينت علوم الإسلام عن هذه الأباطيل .

كذلك لو تقررت الأصول القرآنية العليا في جانب « الاعتقاد » لحمت المسلمين من غوائل « الفلسفة اليونانية » ومن ظلماتها الجدلية التى بنى على أساسها — مع الأسى — « علم الكلام » (٢) .

وفي اعتقادى أن جرجرة هذين البلاءين إلى ميدان : « التفسير » ، « والاعتقاد » كانت أفدح جناية أوقعها المسلمون بدينهم ، وأصابتهم فى مقاتلهم ، ولذلك « فرقوا دينهم وكانوا شيعاً » ، واتبعوا السبل التى فرقت بهم عن سبيله المستقيم ، وصدق الله :

﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ سورة النساء : ٨٢ .

وبهذا يتقرر لدينا أن « الأصول القرآنية » علم بالغ الخطر ، جليل الأثر ، ولا يستطيع تقريره على وجهه فى هذه العجالة ، وإنما أردت التمثيل لا التأميل ، وقصدت إلى تنبيه الأذهان ، ولفت أنظار العلماء الأجلاء إلى هذا

(١) الحديث رواه البخارى فى كتاب الشهادات ، والوحيد ، وغيرهما ، وانظر فتح البارى

ج ٥ ، ج ١٣ الحديث رقم : ٢٦٨٥ ، ٧٣٦٣ ، ٧٥٢٢ ، ٧٥٢٣ .

(٢) راجع كتاب : « الغزو الفكرى والتهارات المعادية للإسلام » ص ١٧ وما بعدها مبحث :

« غزو قديم » .

هذا العلم، عسى أن يتجرد له بعضهم بالبحث والتأليف، على نمط التحقيق والتدقيق، والتحديد والتحرير، والله الموفق والمهادي إلى سواء السبيل.

ولعل هذه المعاني هي التي فتحت لشيخ الإسلام ابن تيمية—رحمه الله— في أخريات أيامه، وهو في سجنه، إذ لم يوافق على ما اقترحه عليه بعض تلاميذه من تفسير القرآن مرتباً على السور، لكثرة الكتب في هذا، واتجه إلى ما يشبه «التفسير الموضوعي» لبعض الآيات التي أشكل تفسيرها على جماعة من العلماء، ليفسرها بالدليل، فإذا تبين به معنى الآية يتبين معنى نظائرها.

ثم يقول الشيخ رحمه الله :

« قد فتح الله عليّ في هذه المرة من « معاني القرآن » ومن « أصول العلم » بأشياء كان كثير من العلماء يتمنونها، وندمت على تضييع أكثر أوقاتي في غير معاني القرآن (١) » .

ثانياً : علم « الإعجاز التشريعي » :

فمن المقرر أن القرآن ما جاء أصلاً إلا للهداية، وتقرير منهاج الله لعباده، وشريعته للناس، وما جاءت وجوه الإعجاز اللغوي، أو العلمي، والتاريخي إلا لخدمة هذا الأصل، واستمالة وجوه الناس إليه .

ومن العجيب أن وجوه الإعجاز القرآني في لفظه، ونظمه، وأساليبه البلاغية قد استوفاهما العلماء استيفاء يكفى ويشفى، نضر الله وجوههم وأعمالهم .

لكن المعجزة الأصلية وهي « شريعة القرآن »، لم يقع في علمي أن أحداً من علمائنا الأفاضل قد كتب عنها على نمط علمي جامع، يقرر به وجوه الإعجاز في قواعدها، وخصائصها، وعناصر الموازنة الغذة في بنائها مثل المرونة والثبات، والعدل والفضل، ونحو ذلك، مع أن هذا « الإعجاز التشريعي » هو المعجزة الدائمة، التي تتحدى البشر في كل زمان ومكان، خاصة في عصور « الغرور العلمي »، والفكري، والمذهبي الذي يسود العالم

(١) أنظر صفحة ١١ من تقديم الدكتور عدنان زرزور لرسالة ابن تيمية مقدمة « في أصول التفسير » .

الآن ، أما « الإعجاز اللغوي » فهو كذلك صالح إلى يوم الدين ، ولكن لا يوجد أحد على وجه الأرض يصلح أن يكون أهلاً لتحدى القرآن الآن ، كما كان العرب في أوج فطرتهم البلاغية . وسليقتهم البيانية حين نزل القرآن ، والإعجاز أظهر ما يكون حين يتحدى الناس في أقدارهم التي برعوا فيها ، وظنوا أنهم وحدهم القادرون عليها .

وللعلماء المعاصرين أبحاث ومقالات جيدة في هذا الباب ، ولكنها متناثرة ، مثل ما جاء في تضاعيف تفسير المنار ، وكتاب « الوحي المحمدي » للعلامة محمد رشيد رضا رحمه الله ، وكذلك ما كتبه العلامة الشيخ الزرقاني رحمه الله في كتابه القيم : « مناهل العرفان في علوم القرآن » (١) .

وقد وفقني الله تعالى إلى كتاب يعالج هذا الموضوع تحت عنوان « الإعجاز التشريعي في القرآن » ، ولا يزال منذ عديد من السنين مخطوطاً ، ينتظر معونة من الله وفضلاً حتى يرى النور ، نسأل الله تعالى التوفيق لإخراجه عن قريب .

وفي تقديري — والله أعلم — أن « التفسير الموضوعي » حين تنضج مباحثه ، وتتميز موضوعاته على وجهها العلمي ، سيكون هو الأساس الذي تقوم عليه دراسات « علم الإعجاز التشريعي » ، كما يتأسس البناء على قواعده وأصوله .

ثالثاً : علم « الحكمة القرآنية » :

وهو علم متمم لسابقه ، ولازم له لزوم الظل لصاحبه ، لأننا نعني به العلم الذي يبرز : « منهج القرآن في الدعوة والإصلاح » ، وأسلوبه في الهداية وتطبيق المبادئ ، وطرائقه الفذة في سياسة الأفراد والجماعات ، ووسائله العجيبة في طب النفس البشرية وقاية وعلاجاً ، من التدرج في التشريع ، والرفق ، والمطالبة مع الخصوم ، والتناسب مع الأحداث والوقائع بتنجيم القرآن ، وتقديم التربية والتزكية على المعرفة العقلية المجردة ، وتكرار

(١) انظر على سبيل المثال : الوجه السادس من وجوه الإعجاز ج ٢ ص ٢٤٧ .

المبادئ والأحكام بشتى الأساليب حتى ترسخ في النفوس ، وتقسيط التعليم وإطالة مدته حتى تتشربه القلوب والعقول . وهكذا .

ومن الواضح الفرق بين العلمين :

فالأول : يراد به إظهار الإعجاز في نفس المبادئ القرآنية .

والثاني : يراد به إظهار الإعجاز في الوسائل والأساليب التي طبق بها القرآن هذه المبادئ ليخرج خير أمة أخرجت للناس .

وقد تقرر الأمران في كثير من الآيات القرآنية قال تعالى :

﴿ لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ ... ﴾ آل عمران : ١٦٤ .

﴿ اذْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ ﴾ النحل : ١٢٥ .
﴿ ... وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴾ النساء : ١١٣ .

والحكمة تطلق — في الأصل — على كل ما يمنع من السفه ، والمراد بها في الآيات الكريمة « فقه القرآن » وفهمه ، أو « طريقة الدعوة » ، وحكمتها أن تكون على بصيرة وفهم ، وقيل « السنة النبوية » ، وقيل « القرآن ذاته » ، وقيل « إصابة القول والعمل » .

والذى يتقرر عندي — والله أعلم — أن المراد بها ما ذكرناه من جانب « الأساليب » ، في مقابل « المبادئ » ، التي سميت أيضاً باسم محدد هو : « الشريعة » بمعناها الشامل .

وكل سياسة حكيمة ، أو طريقة حسنة فعلها رسول الله ﷺ فهي لب « الحكمة القرآنية » التي أوحيت إليه عليه السلام ، ولذلك « كان خلقه القرآن » (١) كما وصفته أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها .

ومن الأمثلة الجامعة في ذلك :

(١) الحديث رواه مسلم في صحيحه بلفظ « فإن خلق نبي الله كان القرآن » ، ج ٢ ص ١٦٩ ، باب صلاة الليل .

تدرج القرآن مع العرب في الشريعة ، فبدأ بالأصول قبل الفروع ،
 أو وزع الحكم على مراحل زمنية حتى تستوعبه النفوس كالخمر ، والربا .
 فقد بدأ القرآن بالأصلين الجامعين : « العقيدة ، والأخلاق » ، فلما
 أسس لهما في القلوب ، أنزل التفصيلات على قلوب مستعدة لها ، فنجح نجاحاً
 غير مسبوق ولا ملحق ، من حيث فشلت مناهج الناس ومذاهب البشر ،
 وفي ذلك يقول تعالى :

﴿ وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا ﴾

الإسراء : ١٠٦ .

وتجمل أم المؤمنين عائشة هذه « الحكمة القرآنية » البالغة فتقول :

« ... إنما نَزَّلَ أَوَّلَ ما نَزَلَ منه سورة من المفصل فيها ذكر الجنة والنار ،
 حتى إذا ثابَّ الناس إلى الإسلام نزل الحلال والحرام ، ولو نَزَلَ أول شيء
 لا تشربوا الخمر لقالوا لا ندع الخمر أبداً ، ولو نزل لاتزنوا لقالوا لا ندع
 الزنى أبداً .. » (١) .

وفي القرآن العظيم آيات كثيرة تقرر هذه الحكم القرآنية ، فإذا جمعت
 موضوعياً ، ثم فسِّرت على هذا النمط ، ورتبت تحت عنوان جامع ، لقيام بين
 أيدينا علم جليل عظيم ، لا يقل وجه الإعجاز فيه عن سابقه ، ولذلك ألحقه
 العلامة المحقق صاحب « مناهل العرفان » بمبحث « إعجاز القرآن » (٢) ، وسماه
 بعض الباحثين بحق : « علم فقه القرآن » أو « فقه الإسلام » وبيان منهجه في
 هداية البشر (٣) ، وهو علم لم يستوف حظه من البحث والتأصيل ليكون معالم
 الهداية القرآنية ، في طريق البشرية .

٤ - تصحيح مسار الدراسات القائمة :

وعلى هذا الأساس سيكون للتفسير الموضوعي مهمة بالغة في تصحيح

(١) البخارى في الصحيح : « كتاب فضائل القرآن - باب تأليف القرآن ج ٦ ص ١٠٠ .

(٢) ج ٢ ص ٢٥٧ ، الوجه السادس من وجوه الإعجاز : سياسته في الإصلاح .

(٣) انظر الرسالة الصغيرة النافعة : « محاضرات في التفسير الموضوعي للقرآن » ص ٤٨ .

للشيخ فوزى عثمان .

الدراسات الدينية ، والعربية القائمة فعلاً ، وإصلاح مسارها ، وضبطها على معايير قرآنية جامعة .

وهذا موضوع طويل ، ومتشعب ، ويحتاج إلى مزيد من التمهيد والتدقيق لا يتسع له المقام في بحثنا هذا ، ولكننا نوجز بعضه على سبيل الإشارة ، ولفت أنظار العلماء إليه :

أ - تصحيح طريقة النظر في القرآن الكريم :

فإن للقرآن كما قلنا أصوله الجامعة ، وقواعده الحاكمة ، التي لا تعلم إلا بالاستقراء الكلي للألفاظ والدلالات ، لتصبح حكماً في تقرير القضايا .

ولكن كثيراً من الفرق نظروا في القرآن نظرة مقلوبة ، فبدلاً من البحث عن أصوله ليتحاكموا إليها ، نظر كل فريق فيه بحثاً عما يؤيد مذهبه الذي اعتنقه عن هوى ، أو عن طريق نظرة جزئية عجلى ، تجعل من الآية الواحدة أصلاً ينزل عليه ما عدها ، بلا استقراء لموقف القرآن الكلي من الموضوع ، أو تأخذ الآية الواحدة منقطعة عن معاني القرآن ، وبيان السنة ، وفهوم الصحابة وقت النزول ، كما حدث من الخوارج ، والشيعنة ، والمعتزلة ، وغلاة الصوفية ، إلى القاديانية والبهائية وغير ذلك من الفرق الضالة .

ومن هنا وقع التكلف والاعتساف في فهم الآيات ، ولجأت كل فرقة إلى التأويلات الفاسدة ، وصرف الآيات عن ظواهرها وحقائقها ، وكثر القول بالنسخ من غير دليل ، وردوا الأحاديث الصحيحة التي تفسر القرآن إذا خالفت أقوالهم .

وبذلك صار القرآن فرعاً يفسر على « أصول » خارجة عنه ، وسابقة في عقول كل فرقة عليه ، لأنهم استخلصوها من طرائقهم الفقهية ، أو الكلامية ، أو اللغوية ، واستمدوها من النظر في فروع المسائل ، أو مذاهب الفلسفة ، أو شواهد اللغة المجردة (١) .

(١) أنظر رسالة ابن تيمية رحمه الله : « مقدمة في أصول التفسير » ص ٧٩ وما بعدها ورسالة : « محاضرات في التفسير الموضوعي » ص ٤٦ .

ب - إصلاح طريقة التفسير وإنضاجه :

وذلك بـمحصـر الجـهـود فـيـالـحـقـائـق والمقاصد القرآنية ، وجمع العزائم عليها ، ليأخذ التفسير وجهته الصحيحة ، لأن القرآن العظيم هو كتاب الهداية ، وهدايته تكمن في مقاصده ومعانيه ، « والتفسير الموضوعي » هو الذي يحقق هذا ، ويبرزه ، وبذلك يوحد جهود المفسرين حول لباب القرآن ، ويحفظ طاقاتهم الفكرية العظيمة من التبدد في القشور والأشكال ، لأن « التفسير الموضوعي » نمط علمي منضبط ومحدد ، يدور فيه الجهد حول جمع الآيات ، واستخلاص حقائقها المباشرة ، أو استنباط معانيها وخطوطها الجامعة ، فلا يجد المفسر فرصة للاستغراق في لونه الفني ، الذي طغت على التفسير قديماً : كالنحو والإعراب ، والجدل الكلامي ، والاستطراد الفقهي ، وضروب المجاز والبديع ، والإسرائيليات ، ونحوها من الفنون التي غلبت على التفسير ، حتى أبعدته عن وجهته وغايته الأصلية .

والمفسر الموضوعي قد يذكر شيئاً من هذه الفنون عَرَضاً لا غرضاً ، وليبان معنى جزئى في موضعه ، بحيث لا يقطع عليه موضوعه الأصلي ، ومن ثم يتخلص التفسير من الحشو الزائد ، والاستطراد لأدنى ملابسة ، ويجد المفسر نفسه دائماً في دائرة الموضوع الواحد ، المحدد المعالم ، والمتقيد بالآيات الكريمة ذاتها ، وفي إطار معانيها ومقاصدها ، وحقائقها العليا ، وفق المنهج العلمي الصحيح .

وبذلك يصحح « التفسير الموضوعي » ذلك الخلل التاريخي الخطير ، الذي وقع في أعظم العلوم الإسلامية وهو « التفسير » ، ثم تسرب منه إلى سائر الدراسات الدينية والعربية .

وبذلك أيضاً نرجو أن يصل علم التفسير جملة إلى مرحلة « النضج » التي تمنها العلماء من قديم ، وعمل لها المحققون منهم ولا يزالون ، ولكل أجل كتاب بإذن الله .

ج - ضبط القواعد العلمية :

فإن جمع الآيات موضوعياً ، وتحديد دلالات الألفاظ القرآنية من خلال

النظرة الكلية الجامعة ، يؤدي إلى تصحيح كثير من القواعد ، والقوانين ، والأحكام الكلية ، التي قال بها أصحاب الفنون العلمية المختلفة ، في الدراسات الدينية واللغوية جميعاً .

ذلك لأننا حين ننظر إلى كثير منها نجدها قائمة على غير استقرار كلي ، أو إحصاء واستيعاب شامل ، ولورجع واضعوها إلى : « التفسير الموضوعي » لصححوها بأنفسهم ، ولحسنت مادة الخلاف بين العلماء في كثير من القضايا .

وعلى سبيل المثال في التفسير تلك القاعدة التي أوردها كثير من المفسرين ، وجعل لها بعض الرواة سنداً إلى « أبي بن كعب » رضي الله عنه ، قال : « كل شيء في القرآن من الرياح فهي رحمة ، وكل شيء فيه من الريح فهو العذاب » (١) .

ومن العجيب أن يعود الإمام السيوطي فيضع هذا في « قاعدة كلية » أخرى فيقول : « .. ومن ذلك الريح ذكرت مجموعة ومفردة ، فحيث ذكرت في سياق الرحمة جمعت ، أو في سياق العذاب أفردت » .

ثم ذكر الأثر السابق ، ثم أخذ يلتمس حكمة ذلك ويعلله ، إلى أن يقول : « وقد خرج عن هذه القاعدة قوله تعالى في سورة يونس : ٢٢ .

﴿ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ ... ﴾ ، وعلى ذلك جرى قوله تعالى : ﴿ إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ ... ﴾ الشورى : ٣٣ ، وقال ابن المنير : إنه على « القاعدة » ، لأن سكون الريح عذاب وشدة على أصحاب السفن » (٢) .

ورحم الله أئمتنا الأعلام ، كيف فاتهم — مع حفظهم التام — خلل هذه

القاعدة !؟

وأظن — والله أعلم — أن سبب ذلك هو عدم جمع الآيات كلها ، والنظر فيها مجتمعة قبل تععيد « القاعدة » ، وحينئذ نقول بالقاعدة ، أو نعدل عنها ، أو نعدلها ، وهذه وظيفة التفسير الموضوعي ، وإحدى فوائده الجليلة .

(١) الإفتان ج ١ ص ١٤٤ ، النوع التاسع والثلاثون : معرفة الوجوه والنظائر .

(٢) الإفتان ج ١ ص ١٩٢ ، النوع الأربعون .

وبيان ذلك :

أن « الريح » وردت في القرآن الكريم مفردة : « تسع عشرة مرة » ،
منها « سبع » في الخير والرحمة ، أى أكثر من ثلثها ، فكيف تؤسس قاعدة على
مثل هذا الاستثناء !؟

والآيات السبع التى خرجت على القاعدة هى : « بعد الايتين اللتين
ذكرهما الإمام السيوطى » :

١ - ﴿ ... إني لأجدُ ريحَ يُوسُفَ ... ﴾ سورة يوسف : ٩٤ .
٢ - ﴿ وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً تَجْرِي بِأَمْرِهِ إِلَى الْأَرْضِ الَّتِي بَارَكْنَا
فِيهَا .. ﴾ الأنبياء : ٨١ .

٣ - ﴿ وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ غُدُوها شَهْر ... ﴾ سبأ : ١٢ .
٤ - ﴿ فَسَخَرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ رُجُءًا ... ﴾ سورة
ص : ٣٦ .

٥ - ﴿ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ وَبِحَكْمِ .. ﴾ الأنفال : ٤٦ .
ووردت « الرياح » في القرآن « عشر مرات » كلها في الخير ،
إلا واحدة فتحتمل الأمرين وهى : ﴿ فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ الرِّيحَ .. ﴾
الكهف : ٤٥ .

وفي قراءة سبعة متواترة : « الريح » بالإفراد .
وعلى ذلك تصحح القاعدة هكذا :

« إذا جمعت الرياح في القرآن فهى في الرحمة ، وإذا أفردت استعملت في
الرحمة والعذاب ، والأخير أكثر » .

وللشيخ العلامة محمد عبد الخالق عزيمة — رحمه الله — دراسات علمية
نادرة ، لأسلوب القرآن الكريم ، تتبع فيها قواعد النحاة وأهل اللغة ، ونقض
الكثير منها نقضاً بواسطة معيار الجمع والتفسير الموضوعى ، القائم على
الاستقراء ، والاستقصاء ، والإحصاء ، وسنعود إليها — إن شاء الله تعالى —
في « المبحث السابع » لأهميتها البالغة في ذاتها ، وفي موقعها هنالك .

المبحث السادس

منهج البحث في التفسير الموضوعي

نعني بالمنهج الطريقة ، أو الخطوات التي ينبغي اتباعها ، والتقيد بها من يتصدى « للتفسير الموضوعي » بمعناه « الخاص » الذي حددناه سابقاً .

وسنذكر هذه الخطوات سرداً على سبيل الإجمال .
ثم نعود إليها بالتفصيل الوافي ، نظراً لأهميتها البالغة في ضبط العمل العلمي لهذا الفن الجديد ، وتحديد مساره على أصول ومعالم ثابتة وطيدة ، فنقول وبالله التوفيق :

أولاً : الخطوات إجمالاً :

- ١ — المعرفة الدقيقة لمعنى « التفسير الموضوعي الخاص » الذي يريد المفسر مزاولته .
- ٢ — تحديد الموضوع القرآني المراد بحته تحديداً دقيقاً من حيث المعنى .
- ٣ — اختيار عنوان له من ألفاظ القرآن ذاته ، أو عنوان منتزع من صميم معانيه القرآنية .
- ٤ — جمع الآيات الكريمة المتعلقة بالموضوع ، والعناية باختيار جوامعها عند إرادة الاختصار .
- ٥ — تصنيفها من حيث المكى والمدنى ، وترتيبها من حيث زمن النزول ما أمكن .
- ٦ — فهم الآيات الكريمة بالرجوع إلى تفسيرها ، ومعرفة أحوالها من حيث أسباب النزول ، وتدرج التشريع ، والنسخ ، والعموم والخصوص ، وغير ذلك مما يتقرر به المعنى .
- ٧ — تقسيم الموضوع إلى عناصر مترابطة ، منتزعة من الآيات ذاتها ، ورد الآيات إلى عناصرها ومواضعها من البناء الكلي للموضوع ، مع تفسير

موجز لما يحتاج منها إلى تفسير ، واستنباط حقائقها القريبة من غير تكلف ،
ورد الشبهات عن الموضوع ذاته (١) .

٨ — التقييد التام في كل هذه الخطوات بقواعد التفسير الموضوعي ،
وضوابطه العلمية التي سنذكرها إن شاء الله تعالى .
ثانياً : الخطوات تفصيلاً :

١ — نقصد بهذه الخطوة أن يميز المفسر هذا « المصطلح » عما يخالطه
من أبحاث أخرى ، حتى يتضح له عمله من أول الطريق ، وبذلك يتجنب
الأخطاء التي يقع فيها كثير من الباحثين ، حين يكتبون تحت هذا العنوان
ما لا يمت له بصلة ، كتفسير السور المكية الذي نشر تحت عنوان : « التفسير
الموضوعي للقرآن » (٢) ، وهو تفسير موجز ، يلتزم النقط المشهور في التفسير ،
حيث يقسم السورة إلى جملة مقاطع ، يتناول كلاً منها — على ترتيب
السورة — بالبيان الأدبي الإجمالي ، وبأسلوب محكم ، وعرض جيد ، لكنه
ليس تفسيراً موضوعياً بأى معنى من معانيه . وكذلك يتجنب المفسر الكتابة
تحت هذا العنوان فيما يسمى « بالنظام في القرآن » (٣) أو الوحدة الموضوعية
في سور القرآن الكريم (٤) ، أو التفسير الموضوعي بمعناه العام كالنسخ في
القرآن (٥) ونحوه ، أو « علم المناسبات » (٦) . لأن هذه الجوانب مع جلالتها

(١) راجع في هذا كتاب « التفسير الموضوعي » لشيخنا أحمد الكومي ص ٢٢ — ٢٤ مع
زيادات وتصرف ، ومن العجيب أن هذه الخطوات قد اهتمت إلى معظمها فيما أمليه على الطلاب
قديماً كما ذكرت في المقدمة ، مما يشير بأن هذه طريقة علمية صحيحة ، يقتضيا النظر الموضوعي ،
والتأمل الفاحص ، ولشيخنا فضل السبق والعلم .

(٢) للدكتور محمد البيه رحمه الله ، مكتبة وهبة بالقاهرة .

(٣) أنظر دلائل النظام للفراهي ، والرسالة المخطوطة « إمعان النظر في نظام الآيات والسور » ،
محمد عناية الله الهندي — كلية أصول الدين بالرياض .

(٤) أنظر البأ العظيم للدكتور محمد عبد الله دراز ، والوحدة الموضوعية في القرآن الكريم
للدكتور محمد حجازي .

(٥) أنظر ص ٢٣ من هذا الكتاب .

(٦) مثل كتاب نظم الدرر في تناسب الآي والسور للباقى ، وانظر الإعجاز البياني للدكتور
محمد القاسم .

وأهميتها ، لكنها خارجة عن « مصطلح التفسير الموضوعي » بمعناه الجديد ،
المقيد بمعناه الخاص على ما بيناه سابقاً .

٢ - تحديد الموضوع المراد ببحثه تحديداً دقيقاً ، من حيث وجوده في
القرآن أولاً ، ثم من حيث المعنى ثانياً ، حتى لا تختلط عليه القضايا ،
أو تتداخل المسائل ، ثم من حيث الأوصاف كالإطلاق والتقييد ، ونحو ذلك .
ومن الكتب التي تعين الباحث على معرفة موضوعات القرآن ،
وتحديدها :

— الإلتقان في علوم القرآن للسيوطي .

— مناهل العرفان في علوم القرآن للزرقاني ، والمدخل لدراسة القرآن
الكريم لأبي شهبة .

فإن في كتب علوم القرآن عامة تحديداً لأهداف المكي والمدني من
القرآن ، وبياناً لوجوه الإعجاز ، ولكنها لم تفرد باباً لبيان : « موضوعات
القرآن » وهو علم خليق بالبحث والتأليف ، وقد أشار إليه شيخنا العلامة
أحمد الكومي تحت عنوان : « إجمال لما عرض إليه القرآن من
موضوعات »^(١) ، وهو مفيد جداً في بابه .

ومن الكتب النافعة : « تفصيل آيات القرآن الحكيم » للمستشرق
الفرنسي « جول لايوم » والذي نقله الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي رحمه الله .

وقد قسم الكتاب إلى ثمانية عشر باباً ، تحت كل باب عدة فروع تصل في
مجموعها إلى ثلاثمائة وخمسين عنواناً فرعياً .

والكتاب لم يستوعب موضوعات القرآن ، ولا يستوعب جميع الآيات
تحت كل عنوان ، ويخطيء كثيراً فيوضع آيات في غير مناسباتها ، وإنما ذكرنا
هذا لتنبية الباحثين ، وإلا فالكتاب مجهود علمي نافع ، ومفيد في بابه إذا تجنب
الباحث الأخطاء الموجودة فيه .

وسبق التنبية على كتاب : « المعجم المفهرس لموضوعات القرآن » ،
ونرجو أن يلي الحاجة الماسة إليه عن قريب إن شاء الله^(٢) .

(١) التفسير الموضوعي ص ٢٥ - ٤٤ .

(٢) انظر ما كتبناه سابقاً ص ٣٨ .

وينبغي ألا يتكلف الباحث فيحاول أن يدخل في القرآن الكريم كل شيء مستحدث في العلوم والصناعات ، بدعوى شمول القرآن لكل شيء من هذه الوسائل ، فإن القرآن الكريم جاء منهاجاً دينياً شاملاً ، أما تفصيلات العلوم البشرية فليست من مقاصد القرآن ، وإن قرر كثيراً من حقائقها وأصولها — كالطب ، والفلك — تدليلاً على عجائب القدرة الإلهية ، وحصاً على قبول دعوته الدينية .

ومن ذلك ما يتكلفه بعض الباحثين من « موضوعات » تفصيلية ، لم يعن القرآن بذكر أعيانها ، فينسبها للقرآن مثل بحث بعضهم عن : « الأطباق الطائرة في ضوء القرآن » ، ومثل : « القبلة الذرية في القرآن » (١) .

٣ — أما « اختيار العنوان » فينبغي أن يراعى فيه ما يأتي :

أ — أن يكون لفظاً قرآنيّاً صريحاً ، أو مشتقاً ، ولا ينبغي العدول عن اللفظ القرآني إلى معناه إلا لضرورة ، ولا يجوز ألبتة ترك اللفظ القرآني إلى غيره من مصطلحات الناس ، خاصة في مواطن الاشتباه فلا يحل مثلاً أن يترك لفظ : « الشورى » القرآني ، إلى لفظ آخر يظنه مرادفاً أو مقارباً ، مثل : « الديمقراطية في القرآن » ! .

ولا يترك لفظ « الزكاة » إلى « الاشتراكية » ، أو الضريبة الاجتماعية ولا يترك لفظ « الجاهلية » باعتباره مصطلحاً إسلامياً عن المناهج المخالفة لدين الله تعالى ، فيقول مثلاً : « العلمانية في ضوء القرآن » (٢) .

ولا يعبر عن الجهاد في سبيل الله بلفظ « صراع الطبقات » ونحو ذلك من المصطلحات الحادثة ، التي تعنى معاني محددة ، قد تخالف القرآن في جملتها أو في تفاصيلها .

(١) القرآن يذكر « الذرة » ، ويقولها للانقسام ﴿ ... وما يعزب عن ربك من مقال ذرة في الأرض ولا في السماء ولا أصغر من ذلك ولا أكبر .. ﴾ يونس : ٦١ .

ولكن لم يذكر الانشطار النووي الذي تقوم عليه القبلة الذرية ، كما حاول بعض الباحثين أن يتكلف ذلك مستدلاً بعذاب قوم شعيب . ﴿ فأخذهم عذاب يوم الظلة ... ﴾ الشعراء : ١٩٨ .

(٢) أفردت بحثاً لهذا في رسالتي « المنهاج القرآني في التشريع » الباب الثاني : البشر بين الإسلام والجاهلية .

ولا يتخذ الباحث بما يقال : من أن « العبرة بالمعاني لا بالمباني » ، فإن هذه قاعدة ليست على إطلاقها ، وخاصة بالنسبة للقرآن الكريم ، لأن « مباني القرآن » مقصودة لذاتها^(١) ، والله أعلم بمواقع الألفاظ ، وكل شيء عنده « بمقدار ، وحسبان ، وميزان »^(٢) .

هذا فضلاً عما في هذه الكلمات وأمثالها من معان تخالف القرآن ، والإسلام . « فالديمقراطية » مثلاً : ليست هي « الشورى » الإسلامية ، لأن الشورى عندنا تكون فيما لا نص فيه ، إذ الحكم والتشريع لله وحده ، أما « الديمقراطية » فتقوم عندهم على أساس تشريع الشعب لنفسه ، أو بواسطة ممثليه من البشر ... فاللفظان مختلفان في الأصل الذي يقوم عليه كل منهما ، وإن اشتراكاً في بعض المعاني الجزئية ، كحرية الكلام ونحو ذلك .

ب — اختيار أجمع لفظ قرآني — عند تعدد الألفاظ — ليكون عنواناً للبحث ، ومحوراً يدار عليه الموضوع ابتداءً ، ثم تضم إليه في تكوين الموضوع :

— الألفاظ « المقاربة » لمعناه .

— ثم الألفاظ « المقابلة » للمعاني السابقة .

لأن كل حكم يتقرر في النقائض والأضداد سلباً وإيجاباً ، يفيد في توضيح حكم ما يقابله ، « وبضدها تتميز الأشياء » .

ويوضع هذا كله موضع البحث ، والمقارنة ، والبيان لمن أراد الاستيعاب واستقراء الموقف القرآني الشامل من موضوع ما .

ومثال ذلك : « موضوع : الحرب والسلام في ضوء القرآن » .

● نختار له أجمع الألفاظ ليكون عنواناً وهو : « الجهاد في سبيل الله » ، ولأنه أشهر ألفاظ هذا الموضوع في القرآن الكريم .

● ثم نضم إليه : « ما يقاربه » في المعنى مثل : القتال — الحرب —

(١) المرجع السابق : الباب الرابع : بحث « مصطلحات مميزة » .

(٢) هذه ألفاظ قرآنية ، انظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن ، .

الضرب — الثبات — الإثخان — العَلَب — النصر — الفتح — اللقاء —
الصف — الإعداد — الغنيمة — الفتى — الأسرى — العهد

● ثم نضم إليه « ما يقابله » مثل :

السلام — الفرار — التولى — الفشل — الرعب — النيد — نقض
العهد(١) ...

ومثال آخر : « موضوع : تفرد الله تعالى في ذاته وصفاته ... » .

● نختار له أجمع الألفاظ وأشهرها في القرآن : « الوحدانية والتوحيد » .

● ثم « المقاربة » : مثل ألفاظ : الرب — الإله — العبودية — الحكم —
التشريع ...

● ثم « المقابلة » : مثل : الشرك — الكفر — الطاغوت — الأوثان

ومن الكتب التي تفيد في هذا :

١ — المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم .

٢ — المفردات للراغب الأصفهاني .

٣ — معجم ألفاظ القرآن الكريم ، الذي أصدره مجمع اللغة العربية .

ج — فإذا وجد الموضوع في القرآن الكريم ، ولم يجد للعنوان لفظاً قرآنياً
مباشراً ، انتزع له عنواناً من أقرب لفظ ، بعد النظر في جملة المعاني القرآنية ،
بحيث يمثل الموضوع تمثيلاً واضحاً .

ومثال ذلك موضوع : « تقدم الأمم ورقبها المادى والعمرانى ، ثم طغيانها
وهلاكها » فهذا الموضوع موجود في القرآن الكريم بأساليب شتى .

فيجوز أن نضعه تحت عنوان : « سنن الله في نشوء الحضارات
واندثارها » فلفظ « السنن » موجود في القرآن ، لذلك جعلناه أصل العنوان .
أما لفظ الحضارة ، الذى هو ضد البداوة ، والذى يعنى التقدم العمرانى فلم
يُرد في القرآن الكريم بهذا المعنى نصاً ، وإنما على سبيل الاحتمال في قوله تعالى

(١) كل هذه الألفاظ ومشطابها موجودة في القرآن الكريم يسترجعها الحافظ القارىء على
الهدية ، وتراجع في « معجم ألفاظ القرآن » ونحوه من الكتب . في مادة كل كلمة منها .

﴿ وأسألهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر ﴾ الأعراف : ١٦٣ ، فجاز استعماله في العنوان أخذاً من هذا الاحتمال ، أو انتزاعاً من المعاني القرآنية الواضحة في آيات الموضوع (١) .

٤ — الخطوة الرابعة :

جمع الآيات الكريمة المتعلقة بالموضوع من أطرافه المذكورة سابقاً :
« اللفظية ، والمقاربة ، والمقابلة ، ومعانيها ... إلخ » .

ويتفاوت عدد الآيات المطلوبة باعتبار النوع الذي يريده المفسر :

— ففي التفسير الموضوعي « الوجيز » : يأخذ الآيات التي فيها لفظ العنوان فقط ، أو التي فيها جوامع هذا اللفظ ، أو جوامع الآيات التي تمثل أصول المعاني .

— وفي التفسير الموضوعي « الوسيط » : يأخذ جوامع الآيات ، التي تؤلف موضوعاً متكامل العناصر ، من اللفظ وأطرافه حسب الموازنة والاختيار .

— وفي التفسير « البسيط » : يأخذ الآيات كلها ، ويستقصى أطراف الموضوع ، وذلك في الرسائل العلمية ، والتأليف المفردة الموسعة كما قدمنا (٢) .
ويستعان على جمع الآيات الكريمة بما يأتي :

أ — حفظ الصدور ، وهو خصوصية أمة محمد ﷺ ، لأن الله تعالى يسر كتابه ليجمع في الصدور ، ويتمكن القارئ الحافظ من استرجاع آياته ، واستحضارها على لسانه في أي وقت .

ب — الرجوع إلى المصحف الشريف لاستخراج الآيات ، وتقييدها في مواضعها من البحث .

(١) أنظر مقال : « الدين ضرورة للحضارات » للمؤلف ، عدد مجلة « الأمة » القطرية رقم ٤٤ — شعبان ١٤٠٤ هـ .

(٢) أنظر البحث « الثاني » من هذا الكتاب .

ج - الرجوع إلى معاجم الألفاظ القرآنية ، أو معاجم الموضوعات على ما بيناه (١) وهذه الطريقة أسرع وأجمع مما قبلها ، وهي مما يسره الله تعالى لخدمة دينه وكتابه في هذا الزمان ، وكتبها برهان ناهض على صدق الوعد الإلهي بحفظ القرآن ، حيث تزداد مباحثه دقة ، وإحصاء ، واستيعاباً ، في الوقت الذي قل فيه حفظه ، وكثر أعداؤه وحساده ، بل كان المستشرقون أنفسهم هم بعض أدوات هذا الحفظ الإلهي من حيث لا يشعرون ولا يريدون .

٥ - الخطوة الخامسة :

تصنيف الآيات الكريمة من حيث المكي والمدني (٢) ، وترتيبها من حيث زمن النزول ما أمكن ذلك ، فيعلم الباحث أن نزول هذه الآية كان في أول العهد ، أو أوسطه ، أو آخره ، حتى تتضح له دقائق الموضوع القرآني ، وليس ذلك بمتعين دائماً إلا في الأحكام الشرعية التي تتوقف صحتها على معرفة الترتيب ، كآيات التي نزلت على طريقة التدرج التشريعي مثل : آيات الخمر ، والربا .

فالمرس إذا علم أن قوله تعالى : ﴿ لا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة ... ﴾ آل عمران : ١٣٠ نزل قبل آيات البقرة التي تحرم قليل الربا وكثيره : ﴿ ٢٧٥ - ٢٨٠ ﴾ علم أن ذلك تدرج في التشريع انتهى بالتحريم الكلي ، وهذا هو الحكم الصحيح .

ولو لم يعلم الترتيب فرمما أخطأ في الحكم الشرعي حين يجعل آية الأضعاف مقيدة لآيات الإطلاق في البقرة ، فيكون المحرم هو « الأضعاف المضاعفة » فقط ، وهذا باطل .

ولا يستطيع المفسر أن يصل إلى معرفة صحيحة في تقدير موقف القرآن من اليهود إلا إذا نظر في الآيات « المكية » على حدة ، وعلم شدة تنديدها باليهود ، رغم بعدهم عن المسلمين يومئذ ، مما يقطع بأن هذا موقف تأصيل

(١) أنظر البحث « الرابع » من هذا الكتاب .

(٢) المكي ما نزل قبل الهجرة مطلقاً ، والمدني ما نزل بعد الهجرة مطلقاً ، ولو نزل في مكة عام الفتح ، أو في عرفات مطلقاً ، وهذا هو الاصطلاح الراجح .

وتأسيس ، وأن خلافاً مع اليهود هو قضية : « اعتقاد وامتداد » ، لا قضية مرحلية ، لإصرار اليهود في كل زمان على تحريف الوحي ، وطمس الحق ، والإفساد في الأرض... (١) .

وللعلماء مباحث مستفيضة لتحريـر خصائص المكي والمدني من القرآن الكريم ، وبيان ضوابط كل منهما ، وما ثبت منهما بيقين ، وما هو ثابت على سبيل الترجيح ، وما يحتمل الأمرين جميعاً ، وهذا قليل جداً في جانب الأحكام الشرعية بالذات ، بل لا يكاد يوجد في هذا الجانب التشريعي .

ومن الكتب التي تعين على معرفة المكي والمدني :

- ١ - البرهان في علوم القرآن للزركشي .
- ٢ - الإتيان في علوم القرآن للسيوطي .
- ٣ - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن - لمحمد عبد الباقي - حيث يرمز للمكي بحرف « ك » ، وللمدني بحرف « م » ، وهو على القانون الذي قلناه من حيث ثبوت ذلك ، أو رجحانه ، أو احتماله ، فلا بد للباحث من التحري والتثبت على كل حال .

٦ - الخطوة السادسة :

فهم الآيات الكريمة قبل الشروع في التفسير الموضوعي ، وهذا أمر ضروري حتى يستطيع المفسر ترتيبها ، وتأليف عناصرها ، ولذلك ينبغي الرجوع إلى كتب التفسير التي تناسب الموضوع ، ليـعلم معاني الآيات الكريمة في مواضعها من ترتيب المصحف الشريف ، وليتبين أحوالها المتعددة من حيث الناسخ والمنسوخ ، أو العموم والخصوص ، ونحو ذلك .

وبذلك يكون التفسير التحليلي ، ضرورة للتفسير الموضوعي ، فهما يتعاونان ، ولا يتعارضان ، بل يتكاملان لخدمة النص القرآني ، وإنضاج « علم التفسير » كله .

(١) انظر كتابي : « معركة الوجود بين القرآن والتلمود » ، ص ٧٧ وما بعدها ، وهو لون من التفسير الموضوعي ينت فيه سرّاً من أسرار القرآن المعجز في هذا الباب .

بعد فهم الآيات الكريمة ، والنظر فيها مجتمعة ، يقسم المفسر الموضوع إلى عناصر وأجزاء ، منتزعة من صميم المعاني المقررة في الآيات الكريمة ، ويربط بينها برباط علمي ، يجعل من الموضوع وحدة واحدة ، سلسلة ، ومرتبة ترتيباً فنياً يتفق مع النمط القرآني ، فيقدم ما يتعلق بذات الله على كل شيء ، وما يتعلق بالأصول على الفروع^(١) ، وما يتصل بالفرائض على ما دونه ، وهكذا يقدم الأهم على المهم ، وجواهر الأشياء على أعراضها ، وفق خطة ونظام يبرز إعجاز القرآن في موضوعاته ، كما هو معجز في مواضع آياته ، المرتبة في سورها ، لأن كليهما جاء بقدر موزون ، أو كما قال سبحانه :

﴿ .. كِتَابٌ أُخْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴾ هود : ١
فإذا استوت هذه العناصر أمام نظر المفسر ، ضم إلى كل منها ما يلائمه من الآيات بلا تكلف ، ويفسر مفرداتها ، ومعانيها المتصلة بالموضوع اتصالاً وثيقاً ، مع الاقتصاد على « موضع الدلالة » من الآية الكريمة إن كانت متعددة الأغراض ، لأن التفسير هنا مرتبط « بالموضوع » ، ولكل مقام مقال ، وما العلم إلا مراعاة مقتضى الحال .

وإذا كان « الموضوع » مما يرد عليه بعض الشبهات ، التمس الرد من آيات الموضوع ذاته ، فإن الله تعالى أودع كتابه معاني لا تحصى ، وردة على كل معارض ومعاند إلى يوم القيامة بأصول جامعة ، وألفاظ حافلة ، ﴿ تَوْتَى أَكْلَهَا كُلِّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا ﴾ إبراهيم : ٢٥ .

فإن لم يفتح للمفسر^(٢) من هذا ، التمس الرد من القرآن في موضوع آخر مناسب لموضوعه ، كموضوع « الغيب » بالنسبة « لصفات الله تعالى » ، وكموضوع « الوحي » بالنسبة لموضوع الرسالة والرسول وهكذا .

(١) أنظر موضوع : « المعية في القرآن الكريم » ، من هذا الكتاب على سبيل المثال :

(٢) لما نقطع به وجود عناصر متكاملة تامة في كل موضوع ، بما فيها الرد على شبهات الموضوع ذاته ، ومع ترداد النظر ، وتكرار الفكر يفتح الله تعالى بما يشاء لمن شاء ، ولا علم لنا إلا ما علمنا سبحانه وتعالى .

ولا يخرج عن إطار القرآن الكريم في هذا الباب ، إلا إلى الآثار الصحيحة التي في ذات الموضوع ، لأنها شارحة للقرآن (١) ، أما الردود العقلية ، والأبحاث الفكرية فلها موضع آخر غير التفسير « الموضوعي » ، وإلّا ضاع هذا النوع في غمارها ، كما حدث مع التفسير « التحليلي » قديماً .

٨ - أما الخطوة الأخيرة :

وهي التقييد بقواعد وضوابط هذا التفسير ، فالقصد منها لفت انتباه المفسرين إليها ، ووجوب مراعاتها ، حتى يتجنب الحشو ، والاستطراد ، والتقسيمات الفنية المحضنة ، التي وردت في مصطلحات العلوم المنطقية ، والفلسفية وغيرها ، ولا يتورط في تقسيمات أو تعقيد قواعد لا تشهد لها نصوص القرآن الكريم المباشرة ، على ما نبينه - إن شاء الله - فيما يلي :



(١) سيأتي في البحث السابع ، أن الآثار لا تدخل في عناصر الموضوع ، إنما تدخل في الشرح

المبحث السابع

قواعد وتنبهات ضرورية

يشترط في المفسر عامة شروط وآداب ضرورية ، بينها العلماء مفصلة مثل : الورع والتقوى ، والعلم بلفظة العرب ، وعلوم القرآن ، وعلوم الحديث دراية ورواية ، حتى يميز الصحيح من السقيم ، وغير ذلك^(١) وقد فصل العلماء أيضاً الأدوات التي يحتاج إليها المفسر ، والقواعد التي تحكم عمله كما هو مقرر في مواضعه^(٢) .

كل هذا مقرر ومطلوب ممن يتصدى للتفسير بكل أنواعه .

ولكن هناك قواعد خاصة ، وضوابط ضرورية لا بد من مراعاتها في « التفسير الموضوعي » على وجه الخصوص ، لأنه نوع من تفسير القرآن بالقرآن نصاً ، أو استنباطاً من نص ، ولأن الخلل فيه يوقع الخلل في « موضوع » كامل ، وليس في « موضع » واحد كما هو الشأن في التفسير التحليلي ، الذي قد يتساهل فيه قليلاً ، لأنه في حقيقته يقوم على الرأي المحمود ، والنظر في اللغة والأدلة ، التي قد تختلف فيها الأنظار والأفكار .

وهذه قواعد وضوابط نراها ضرورية « للتفسير الموضوعي » بذاته ، وهي على سبيل التمثيل لا الحصر :

أولاً : الالتزام التام بعناصر القرآن :

فيجب على المفسر الالتزام بالعناصر التي استخرجها من النظر في الآيات الكريمة ، على الوجه السابق بيانه ، ولا يصح أن يضيف عنصراً للموضوع من أي مصدر غير القرآن الكريم ، لا السنة النبوية ، أو اللغة ، أو ما تقتضيه القسمة العقلية ونحو ذلك .

(١) راجع الإحسان للسيوطي ج ٢ ص ١٧٥ وما بعدها ، النوع الثامن والسيون في معرفة شروط المفسر وآدابه .

(٢) المرجع السابق في النوعين : « الأربعين » ، والثاني والأربعين .

كذلك لا يطوى عنصراً من القرآن بأى حجة يتصورها ، ولو كانت دعوى الدفاع عن القرآن .

وقد جاء زمان كان بعض المفسرين يخجل — تحت وطأة التفوق الحضارى للكفار — من تقرير حقائق القرآن فى تعدد الزوجات ، والطلاق ، والربا ونحوها ، فيؤولها بما يطلها ، أو يهدر وجودها من عناصر القرآن .

فلما ذهب السكره بدت حقائق القرآن شامخة معجزة ، يثوب إليها المنكرون الآن بالإجلال والإكبار ، بعدما تبين لهم أنها الحق المين .

والمسألة ينبغى أن تتقرر على الوجه التالى :

إن الله يعلم ما لا نعلم ، والقرآن أنزله الذى يعلم السر فى السموات والأرض ، وقد رُكِبَ على غاية العلم والحكمة فى الحذف والإثبات .

فكل إضافة أو نقص فى عناصره هى استدراك على القرآن ، وقول بالكذب على الله تعالى ، ينبغى أن يحذره المفسر غاية الحذر ، لأنه فى أقل الأحوال قد يفتح أبواب الخطأ التى تنسب إلى القرآن ، وما هى إلا أخطاء الإنسان ، التى لا يسلم منها عمل أحد من البشر — حاشا المعصومين — مهما صحت النيات ، وخلص القصد .

ومن هنا يأتى « تبيينان » مهمان :

التبيين الأول : عن وظيفة السنة النبوية فى التفسير الموضوعى :

فالمفسر يأتى بالحديث النبوى شارحاً ومبيناً للنص القرآنى ، ولا يصح أن يأتى به ليكون « منشئاً » لعنصر من عناصر الموضوع القرآنى .

لذلك لا تصنف عناصر الموضوع من حديث نبوى ما دنا فى إطار الموضوع القرآنى ، وفى مجال التفسير الموضوعى لهذه العناصر بذاتها ، من غير زيادة عليها ، حتى تتحدد « موضوعات القرآن » مستقلة ، ويعلم القارىء حدود ما أنزل الله على رسوله من القرآن المتلو المتعبد بلفظه .

وهذا أيضاً ما يقتضيه التحرير العلمى الدقيق ، من وجوب التقيد بقيود الموضوع المراد بجمته :

فإن قال مثلاً : « العلم في القرآن ، تقييد في عناصره ، وأمثاله بالقرآن فقط ، وتأتي السنة النبوية تفسيراً لمعاني العناصر والآيات الكريمة .

وإن قال : « العلم في الكتاب والسنة » تقييد في عناصره بالأصلين .
وإن قال : « العلم في الإسلام » ضم إليهما أقوال الصحابة والتابعين .
وإن أطلق فقال : « بحث في العلم » أضاف إلى ذلك ما شاء من مصادر التاريخ ، والفلسفة ، ومذاهب الفكر .. وهكذا .

وعلى هذا يحمل كلام شيخنا العلامة الكومي :

« .. فإن أعوزه كمال ذلك الموضوع إلى حديث جاءت به السنة ، حتى يكمل له هيكله .. جاء به .. » .

لأنه يقول بعد ذلك :

« ... حتى يستوعب المفسر جميع نواحيه ، ويلم بكل أطرافه ، وإن أعوزه ذلك لجأ إلى التعرض لبعض الأحاديث المناسبة للمقام ، لتزيدها إيضاحاً وبيانا » (١) .

وعلى هذا أيضاً ينبغي أن يحمل كلام صديقنا المدقق الدكتور الفرماوى فقد جعل « منهج التفسير الموضوعي » في خطواته السادسة هكذا :

« تكميل الموضوع بما ورد من حديث الرسول ﷺ إن احتاج الأمر ذلك ، حتى يكمل له هيكله ، ويزداد وضوحاً وبيانا » (٢) .

نعم يوجد بعض توسع في عبارة : تكميل الموضوع ، وكال هيكله ، مما اقتضى التنبيه على ما ينبغي أن تحمل عليه ، خاصة ونحن جميعاً نلتمس السبيل إلى إحكام خطة التفسير الموضوعي ، وإرساء مناهج البحث فيه .

التنبيه الثاني: عن وظيفة كلام الصحابة والعلماء في التفسير الموضوعي :

فهذا يأتي من باب أولى — شارحاً للقرآن ، لا منشئاً لعنصر في موضوع من موضوعاته .

(١) التفسير الموضوعي للقرآن الكريم ص ١٣ ، ١٧ .

(٢) البداية في التفسير الموضوعي ص ٦٢ .

لأن المقصود — كما قلنا مراراً — هو إبراز موضوع قرآني بعينه ، مرتبط
بعناصر القرآن وحدها ، وكل كلام سواها يذكر في تفسيرها عَرَضاً
لا غَرَضاً ، وإلا وقع المفسر في كثير من الأخطاء من حيث لا يقصد ،
ولا يجب .

وقد قرأت كتاب « الصبر في القرآن » لصديقنا العلامة الدكتور يوسف
القرضاوى ، وقد أجاد فيه وأفاد ، وهو من الكتب القلائل التي تستحق أن
تدرج تحت عنوان : « من التفسير الموضوعي » ، كما فعل المؤلف :

لكن وقع في الكتاب تجاوز يسير في بعض العناصر ، يقتضى التنبيه عليه ،
تأكيداً لما نريده جميعاً من خدمة وتأسيس هذا العلم القرآني الناشئ . فقد جاء
« الفصل الأول » من الكتاب تحت عنوان : « حقيقة الصبر في القرآن
وضروته » (١) . ثم جاء تحت هذا العنوان عنصر فرعى هو : « الصبر خصيصة
إنسانية » .

ولم يذكر المؤلف الفاضل نصاً قرآنياً يؤيد هذا العنصر ، بل ذكر كلاماً
للإمام الغزالي خلاصته :

« أن الصبر خصيصة إنسانية لا تتصور في البهائم لنقصانها ، ولا في
الملائكة لكمالها » .

وهائنا وقع الخطأ من جهتين :

أ — وضع هذه القاعدة تحت عنوان : « حقيقة الصبر في القرآن »
يوهم بظاهره أنها قضية مقررة في القرآن ، أو عنصر من عناصر موضوع
الصبر في القرآن ، وليس كذلك .

ب — ويوهم أنها قضية صحيحة في ذاتها ، وليس كذلك أيضاً :

لأن « الحق » مكلفون مثلنا ، ومطالبون بالصبر .

ولأن القرآن الكريم أثبت « للملائكة » نوعاً من الصبر يليق بهم ، وهو
الاستمرار الدائم على الطاعة (٢) قال تعالى : ﴿ .. فالذين عِنْدَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ

(١) الصبر في القرآن ص ١٠ .

(٢) ولا ينال ذلك كونه جملة وفطرة ، فهم يمدون على هذا الاستمرار ، مما يدل على أن لهم
نوعاً من الاختيار ، وهذا صبر يليق بهم عليهم السلام ، ولا يقاس على المطلوب من الإنسان .

له بالليل والنهار وهم لا يَسْتَأْمُونَ ﴿ فصلت : ٣٨ .

وعكسه صبر « الشياطين » على الكفر والضلال .
ولأن من أسماء الله الحسنى : « الصبور » (١) ، وهو صبر يليق بكماله جل
شأنه .

وفي هذا بلاغ ومقنع لوجوب التزام عناصر القرآن ، حين نتصدى
لموضوع قرآني ، أو تفسير موضوعي ، والله أعلم بأسرار كتابه الكريم .

ثانياً : التقيد التام بصحيح المأثور في التفسير :

وهذا أمر ضروري للمفسر الموضوعي ، حين يجمع الآيات ، ويصنفها في
مواضعها ، ويستخرج عناصرها ، حتى يفسر الموضوع كله على وجه صحيح
لا اضطراب فيه ، وهذا يتمثل في عدة أنواع .

١ — ماصح وثبت من تفسير القرآن للقرآن يجب عليه التزامه لأنه أوثق
المعاني ، أما ما كان من استنباط المفسر فليس من المأثور ، وهو كغيره من
ضروب الاجتهاد بالرأى .

٢ — ما ثبت من تفسير النبي ﷺ ، أو من تفسير الصحابة ، كلفظ
« الظلم » في آية الأنعام : ٨٢ ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ
بِظُلْمٍ .. ﴾ فإنه يصنف في موضوع « الشرك » ، لا الجور والاعتداء ، لأن
النبي ﷺ فسره بذلك صراحة (٢) ، وأحال إلى آية في القرآن الكريم ﴿ إِنَّ
الشَّرْكَ لظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ لقمان : ١٣ .

فثبت ييقين أن القرآن قد فسر القرآن في هذا الموضع ، وأن النبي قد فسر
اللفظ أيضاً ، فاجتمع في هذا الحديث المثالان ، وكان أحدهما يكفي . والمفسر
الموضوعي يصنف ما جاء في سورة الفاتحة من وصف « المغضوب عليهم » في
موضوع الآيات التي تتحدث عن اليهود ، ووصف « الضالين » في الآيات

(١) رواه الترمذي من حديث أبي هريرة مرفوعاً ، « وانظر فتح القدير للشوكاني في الأعراف :

(٢) الحديث رواه : أحمد والشيخان من حديث ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً .

التي تتحدث عن النصارى ، لأن النبي ﷺ فسرهما (١) بذلك ، ولا يلتفت إلى غير هذا التفسير، والمفسر الموضوعى يدرج قصة « موسى وفتاه » التي في سورة الكهف مع موضوع قصص موسى كليم الله ، لأنه ثبت عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه كذب نوحا البكالى حين زعم أنه موسى بن ميثى بن يوسف ، وقال ابن عباس وسائر السلف إنه : موسى بن عمران (٢) .

٣ — ما ثبت من المفهوم والمعانى ودلالات الألفاظ ، وكان شائعاً ذاتاً متعارفاً عليه عند الكافة ، في عهد رسول الله ﷺ وخلفائه الراشدين ، وهذا ما يسمى « بالحقيقة الشرعية » ، وهى تمثل الاصطلاح الإسلامى للألفاظ العربية .

فلا عبرة عند المفسر الموضوعى وهو يصنف الآيات ، ويؤلف الموضوع إلا بهذه المعانى إن وجدت ، ولا يلتفت إلى المعانى الطارئة ، ولا المصطلحات الحادثة بعد هذا العصر في العلوم والمذاهب الفرعية ، والكلامية ، ونحوها مما جد بعد عصر النزول ، والراشدين ، وعلى سبيل المثال :

أ — كلمة « الشريعة » حقيقة شرعية في الدين كله ، وليست مخصوصة بجانب منه كالفروع مثلاً .

وكذلك لفظ « الفقه » يطلق على فهم الدين كله ، وليس مجرد الفقه الاصطلاحى الخاص بالعبادات والمعاملات .

وقد استعملهما القرآن بهذا الإطلاق :

﴿ ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا ... ﴾ الجاثية : ١٩ .

﴿ .. لِيَتَّقُوا فِي الدِّينِ ﴾ التوبة : ١٢٢ .

ب — « الملائكة » ، « والجن » ، والشيطان « هى » ذوات « حقيقية ، وليست كناية عن معان ، أو رموز لقوى الخير والشر في النفس الإنسانية ، كما

(١) الحديث رواه : أحمد والترمذى ، وغيرهما من عدة طرق ، انظر فتح القدير للشوكانى في تفسير سورة الفاتحة .

(٢) أنظر تفسير ابن كثير ، وفتح القدير للشوكانى ، والبخارى في تفسير سورة الكهف .

حاول بعض المفسرين المحدثين أن يصورهم بها^(١) ، مخالفاً بدهيات المعاني التي كانت شائعة عند المسلمين جميعاً ، وقت نزول القرآن ، شيوعاً لا ينازع قط ، وقد رأوا الملائكة « حديث جبريل عليه السلام » في صورة إنسانية ، ورأى بعضهم الجن « حديث أبي هريرة في البخارى » ، وغير ذلك من الواضحات .

ج — « وآدم » عليه السلام هو أبو البشر ، وهو أول إنسان ، وقد خلق في الملأ الأعلى ، وأسجدت له الملائكة ، وأسكن الجنة ، وأخرج منها بذنبه ، وهذه كلها حقائق شرعية لا سبيل إلى تأويلها كما حاول بعض الجهال — القائلين في القرآن بغير علم — أن يصور آدم خارجاً من رحم الأرض ، وطين البحار ، متدرجاً في أطوار الخلق ، كما زعمت نظرية : « النشوء والارتقاء » التي ماتت عند أصحابها أنفسهم ، ولا تصلح لتفسير الأساطير ، فكيف يفسر بها القرآن العظيم ؟

ثالثاً : تجنب الحشو والاستطراد في التعليق :

ذلك لأن القصد من التفسير الموضوعى هو إبراز موقف القرآن ذاته من موضوعه ، فإذا استطراد المفسر ، وتوسع في التعليقات طغى ذلك على العناصر القرآنية ، وخرج من نطاق التفسير الموضوعى ، إلى كونه رأياً لصاحبه ، أو استطراداً لأدنى ملاحظة ، كما حدث في التفسير التحليلى من قديم ، وبالتالي يندرج هذا تحت اسم آخر هو : « الدراسات القرآنية » أو « من معاني القرآن » ، أو « حول القرآن » ، ونحو ذلك من الألفاظ العامة ، التي لا يضبطها صاحبها تحت موضوع قرآنى محدد ، أو يلتزم فيه نهجاً تفسيرياً محدداً .

وقد عاب العلماء قديماً على الإمام الرازى ، وحديثاً على الشيخ طنطاوى جوهرى تفسيريهما ، حتى قالوا : « فيهما كل شيء إلا التفسير » ، ولا شك أن العيب سيكون أشد إذا استطراد المفسر في التفسير الموضوعى الذى من شأنه : « الموضوعية والتحديد » .

ومن هذا الباب كثير من الكتب التي تدرج في التفسير الموضوعى ، تحت

(١) حكى هذا رأى الشيخ رشيد رضا في تفسير المنار عند تفسير قصة الملائكة في أول سورة البقرة ، وينسب هذا إلى الشيخ محمد عبده .

عنوان قرآني مثل : « الإنسان في القرآن »^(١) ، « واليهود في القرآن »^(٢) ، فإنها في الحقيقة دراسات مرسلّة عن التقييد بمنهج التفسير الموضوعي الاصطلاحي ، وإن عدّها بعض الكاتّيبين في هذا الباب ، متأثرين بظاهر العنوان .

رابعاً : التدقيق التام قبل التقييد والتأصيل :

فالتفسير الموضوعي يقوم على جمع الآيات ، وربما نظر المفسر في مجموعها من غير إحصاء واستقصاء ، ثم أصدر حكماً عاماً ، أو أصلأ أصلاً جامعاً ، أو وضع قاعدة كلية ، فيؤدّي ذلك إلى غلط ، أو تخليط يحرف الكلم عن مواضعه .

لذلك ينبغي النظر الشامل ، والاستيعاب الكامل لكل الألفاظ القرآنية الواردة في موضوع ما ، وتقليب الفكر والنظر في استعمالاتها المتعددة ، وحصر الفروق بين أصل الوضع ، وواقع الاستعمال ، وعدم متابعة الغير في ذلك إلا بعد التحري ، والتحرير ، والفحص البصير .

وقد لفت العلماء الأنظار إلى ذلك من قديم ، لكن مع الأسف شاعت في الكتب أخطاء جمّة من جراء هذا التقييد بلا تحرر ، أو لأخذ كلام غيرهم ونقله بلا نقد وميزان ، مما يجب الاحتياط منه في التفسير الموضوعي بوجه أخص ، وهذه بعض أمثلة :

أ — « قال ابن فارس رحمه الله في كتابه الأفراد : كل ما في القرآن من

(١) لعباس العقاد ، وهو كتاب بديع يقارن بين الإنسان في القرآن في ٥٠ صفحة ، وبين الإنسان في مذاهب الفكر والعلم في ١٢٠ صفحة ، وهو تحليل فكري يخرج عن نمط عنوانه ، إلى عنوان آخر كان خليقاً به هو : « مقارنة بين الإنسانين » أو نحو ذلك .

(٢) هو للأستاذ عفيف طبارة ، وليس فيه من التفسير الموضوعي إلا نحو ثلثه فقط . الباب الأول ، وبقيته استطراد في غير موضوعه مثل « الباب الثاني : قصة إبراهيم عليه السلام » وما كان إبراهيم يهودياً ، ومثل « الباب الثالث : قصة يوسف عليه السلام ، وهو إسرائيلي وليس يهودياً بل كان حنيفاً مسلماً » ، والباب الرابع : قصة موسى عليه السلام ، وما كان عليه السلام يهودياً أيضاً ، ثم « الباب الخامس : أضواء على القصة في القرآن ، فماذا بقي للموضوع الأصلي ؟ ولماذا هذا العنوان ؟؟ .

ذكر الأسف فمعناه الحزن ، إلا : ﴿ فلما آسفونا انتقمنا منهم ... ﴾ فمعناه أغضبونا ... ﴿ (١) .

وهذه قاعدة جليلة ، وتشير إلى قاعدة أخرى خلاصتها : « كل لفظ قيل بالاشتراك اللفظي بين الخالق والمخلوق فمعناه مختلف بما يليق بصاحبه » .

وقد أحسن ابن فارس رحمه الله في تقريرها ، غير أن هذا النوع من القواعد يحتاج إلى غاية التحري والنظر ، ولذلك أخطأ رحمه الله حين قال بعد ذلك : « وكل ما فيه من ذكر البر والبحر فالمراد بالبحر الماء ، وبالبر التراب اليابس ، إلا : ﴿ ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ... ﴾ فالمراد به البرية وال عمران » (٢) .

لأن تفسير « البر » بالتراب اليابس تخصيص بلا مخصص ، وقد أُلجأ ذلك إلى استثناء الآية المذكورة ، وضيق عليه واسعاً من المعاني ، ينقض القاعدة نقضاً .

والصحيح أن : « البرّ ضد البحر » (٣) مطلقاً ، فيشمل التراب اليابس ، والطين الذي ليس بجرأ ، وال عمران والبوادي ، والجبال الصخرية التي ليست ترابياً ، بل يشمل « الجوّ » أيضاً ، لأنه ضد البحر ، وبذلك تستقيم جميع المعاني التي وردت بها الآيات الكريمة بلفظ « البر » .

فيدخل النقل الجوى في الامتنان الإلهي على العباد بقوله تعالى : ﴿ ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البرّ والبحر ﴾ (٤) ، وهذا من إعجاز اللفظ القرآني ، الذي يتبدى للناس في هذا الزمان ، ويخطيء من يحجر منه واسعاً بتفسير ، أو بقاعدة غير مستوعبة .

وأيضاً يدخل قوله تعالى : ﴿ أحلّ لكم صيد البحر وطعامه متاعاً لكم وللسيارة وحرم عليكم صيد البرّ ما دمتم حُرماً ﴾ (٥) فلا شك أن « الجو »

(١) الإتهان في علوم القرآن ج ١ ص ١٤٣ ، النوع : ٣٩ معرفة الوجوه والظواهر .

(٢) المرجع السابق .

(٣) معجم ألفاظ القرآن الكريم - مجمع اللغة العربية .

(٤) سورة الإسراء : ٧٠ .

(٥) المائدة : ٩٦ .

داخل في البر هنا ، فلو اصطاد المحرم بسهم ، أو برصاصة طائراً في الجو لوجبت عليه الكفارة .

وعلى تفسير الإمام ابن ارس لا شيء عليه ، لأنه لم يصطد على التراب اليابس^(١) ، أو هو حكم مسكوت عنه ، وكلاهما : « دعوى الإباحة أو السكوت » خطأ جاء من وضع القاعدة بلا استقراء كلي لمدلول « البر » في القرآن الكريم .

ب - ومن هذا القبيل قول بعضهم : « كل شيء في القرآن قليل » ، « وإلا قليل » فهو دون العشرة^(٢) .

وهذا كلام يدحضه ظاهر القرآن نفسه في عديد من الآيات الكريمة^(٣) ، ويكفي قوله تعالى : ﴿ وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّاكِرُونَ ﴾ سبأ : ١٣ .

ولو لم يدخل فيهم إلا الأنبياء لكفى ، ولجاوزوا العد . وقد سبق أن نهينا على قاعدة « الريح والرياح » وبيننا الخطأ فيها عند الكلام على فوائد التفسير الموضوعي بالمبحث الخامس .

والغرض أن ينتبه من يتعرض للتفسير الموضوعي غاية الانتباه ، ويأخذ حذره حتى لا يقع في حكم قاصر ، أو قاعدة ناقصة ، أو أصل منقوض ، وأولى الناس أن « يتبينوا » وأن « يتدبروا » القرآن هم علماءه ومفسروه ، والله يعصمنا جميعاً من الزلل خاصة في كتابه ودينه .

ج - ولشيخ شيوخنا العلامة محمد عبد الخالق عزيمة رحمه الله تعالى دراسات علمية جامعة ، سبق أن نهينا عليها^(٤) ، وقد نحا فيها نحواً عجيباً فريداً ، تجعل من أسلوب القرآن حكماً في كل ما يعرض للدارس من قوانين النحو ، والصرف ، وتسجل الظواهر اللغوية والنحوية في ضوء الأسلوب القرآني

(١) لا يقال إنه اصطاد وهو على التراب اليابس لذلك وجبت الكفارة ، لأننا نقول : لو مد شبكة في البحر فصاد منه وهو على التراب اليابس فلا شيء عليه ، فلا بد من إدخال الجو ، في معنى البر ، كما هو معناه على الحقيقة ، والله أعلم .

(٢) الإتيان في الموضوع السابق ج ١ ص ١٤٤ ، ١٤٥ .

(٣) أنظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن .

(٤) انظر المبحث الرابع ، والخامس من كتابنا هذا .

الإحصائي ، بعد أن استبد بها الشعر دهرًا طويلًا ، وبذلك أصبحت قواعد القرآن معياراً لهذا الباب ، يصحح الأخطاء القديمة ، ويُردّ إليه ما يجد ويستحدث من قضاياها^(١) .

ويقول الشيخ رحمه الله :

« وللنحويين قوانين كثيرة لم يحتكموا فيها لأسلوب القرآن ، فمنعوا أساليب كثيرة جاء نظيرها في القرآن ، من ذلك :

— ذكر سيبويه قُبْحَ « كَلَّ » المضافة إلى نكرة في أن تلي العوامل ... وجاءت « كَلَّ » المضافة إلى نكرة مفعولاً به في ٣٦ موضعاً في القرآن الكريم

— منع ابن الطراوة أن يقع المصدر المؤول من « أن » والفعل مضافاً إليه

جاء هذا في ثلاثة وثلاثين موضعاً من القرآن .

— منع النحويون وقوع الاستثناء المفرغ بعد الإيجاب ، وعللوا ذلك بأن وقوعه بعد الإيجاب يتضمن المحال أو الكذب .

وفي القرآن ثمانى عشرة آية وقع فيها ... وفي بعضها كان الإيجاب مؤكداً مما يعهد تأويله بالنفى كقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْغَاشِيِينَ ﴾ البقرة : ٥٤ ... »

ثم يقول الشيخ رحمه الله :

« وكبعض النحويين جراءة عجيبة : يجزم بأن القرآن خلا من بعض الأساليب من غير أن ينظر في القرآن ، ويستقرى أساليبه ، » وذكر أمثلة كثيرة « كذلك رأينا بعض النحويين يخطيء في حصر ما جاء في القرآن حينما يتعرض لذلك ... »^(٢) ثم ذكر الأمثلة .

(١) راجع مقدمة كتاب : ١ دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، القسم الأول ج ١ ص ٢ وما بعدها .

(٢) المرجع السابق ص ٧ - ١٤ مع اختصار يسير .

وما فعله الشيخ رحمه الله هو المنهج ، وهو الخليلق أن يحتديه كل عالم في
فته ، خاصة أصحاب « التفسير الموضوعي » ، ليكون القرآن العظيم حكماً
ومهيماً كما أرادته ربنا جل شأنه .

خامساً : مراعاة خصائص القرآن الكريم :

ذلك لأن القرآن الكريم هو كلام الله تعالى ، نزل بلسان عربى مبین ،
فاجتمع له من الخصائص ما لم يجتمع لكلام آخر ، فى أى لسان ، فهو كلام
معجز ، تحدى الله تعالى الإنس والجن ، والعرب خاصة بلفظه ونظمه ،
ومضامينه ومعانيه .

فهو من جهة قائم على أتم الحقائق ، والإحاطة بالأشياء ، وتام الصدق
والعدل : ﴿ وَثَمَّتْ كَلِمَةً رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدَّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَهُوَ السَّمِيعُ
الْعَلِيمُ ﴾ (١) . وهو من جهة أخرى قائم على أتم وجوه الكلام العربى وأوقافها ،
وقد صنع فى لغة العرب ضرباً من الكلام جديداً وفريداً ، هو نوع قائم
برأسه ، متميز عما عداه ، برىء كل البراءة من نقائص البشر فى لغتهم ،
ومثاليهم فى استعمالهم ، مع كونه يركب الكلام من مفرداتهم ، ويجرى على
سنن تراكيبيهم ، وهذا هو الإعجاز ، ولعل هذا الوجه هو سر حروف الفواتح
فى أوائل سورها ، التى يأتى ذكر القرآن بعدها خمساً وعشرين مرة ، من تسع
وعشرين سورة (٢) .

وكتاب هذا شأنه ينبغى مراعاة خصائصه عند تفسيره ، ويجب
هذا بوجه أخص عند تفسيره موضوعياً ، لأنه يتقرر بالاجتماع ما لا يتقرر فى
الانفراد ، والنظرة الكلية تبرز دقائق الحقائق ، إذا تقيّد المفسر بمراعاة هذه
الخصائص ، ولو غفل عنها لحظة اضطرب معه أصل الموضوع ، ناهيك عن
استخلاص قواعده ، وكلياته ، ودقائقه .

وهذا الباب من أدق أبواب العلوم القرآنية ، وهو خليلق بأن يفرد له
العلماء المعاصرون مزيداً من الأبحاث والرسائل ، لأنه متشعب الحقائق

(١) سورة الأنعام : ١١٥ .

(٢) لم يذكر بعد فواتح : ارمم - العنكبوت - الروم - ن ، مباشرة ، وإنما ذكر خلال
السور لحكم قررها العلماء .

والمسائل ، وستتناول بعضه بإيجاز على سبيل التنبيه :

أ - القرآن أصل الأصول جميعاً :

فهو الحاكم على غيره ، وهو المهيمن على ما سبقه ، وهو الحكيم عند التنازع في القواعد والفروع ، وهو الأصل الذي ينبغى أن تقاس عليه أصول العلوم جميعاً : في اللغة والأدب ، والفقه والأصول ، والسير والتاريخ ، والقوانين والشرائع ، والقصص والغيب ، وسائر فنون الناس .

فإذا قال القرآن في شيء من هذا فقولهُ الفصل ، وحكمه الأصل ، وتقريره الحق والصدق ، وإن خالفته أوهام الناس ، أو فرحوا بما عندهم من العلم المحدود ، فإن الله : ﴿ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطٌ ﴾ فصلت : ٥٤ .

ويقرر هذا الأصل أن الله تعالى جعل القرآن شاهداً ورقياً على كتب الوحي السابقة ، فغيرها أخرى وأولى بهيمته^(١) : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ فَآخِذْكُمْ بِهِمَا فَمَا تَأْتِلُ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ ... ﴾ المائد : ٤٨ .

وهذا أصل يتقرر عليه ما بعده :

ب - القرآن غاية في الإحكام والإتقان :

لأنه معيار الأشياء وميزانها ، فلا بد أن يكون مركباً على أتم الوجوه وأوفاهما في لفظه ، ونظمه ، ومعناه .

فليس في القرآن قط كلمة مكررة لمحض التكرار^(٢) ، وإنما هي لغرض حكيم في كل موضع ، ولمعنى مقصود في كل موقع .

وليس فيه حرف زائد على الإطلاق ، وإنما تجتلب فيه الحروف والكلمات ليؤدي كل منها قسطاً من المعاني ، لا يؤدي بسواها ، ولا يقوم بغيرها .

(١) المهيمن : الشاهد ، وقيل الرقيب ، والقفان على غيره ، يقال فلان قفان على فلان إذا كان يحفظ أموره ، أنظر نزهة القلوب في تفسير غريب القرآن للسجستاني ، في الآية الكريمة .

(٢) راجع في هذا كتاب : البرهان في مشابهة القرآن ، للكرمانى ، وقد طبع حديثاً تحت عنوان : أسرار التكرار في القرآن ، - تحقيق عبد القادر عطا .

وليس فيه أقوال ظنية ، أو جزافية ، أو تقريبية ، وإنما هي الحقائق القاطعة ، والتحديد الصارم في كل خير ، أو قصة ، أو حكم .

ويتقرر هذا كله بقوله تعالى : ﴿ .. كِتَابٌ أَحْكَمْتُ آيَاتِهِ ثُمَّ فَصَّلْتُ مِنْ لَدُنِّ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴾ سورة هود : ١ .

ومن ثم كان على من يتصدى للتفسير الموضوعي أن يلاحظ هذا الميزان ، وهو يجمع الآيات الكريمة ، ويؤلف موضوعها على معانيها ، ويستخرج عناصرها من ألفاظها ودلالاتها ، فيعلم تمام العلم أن كل كلمة قد وضعت في مكانها ، وأن كل حرف يذكر أو يحذف فإنما هو بمقياس ومقدار ، وكل تقديم أو تأخير في موضع دون موضع إنما هو لغرض يراد ، ينبغي أن يبرزه في عناصر الموضوع .

ومثال ذلك قوله تعالى في التحدى بالقرآن :

١ - ﴿ قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ ﴾ الإسراء : ٨٨ .

٢ - ﴿ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ .. ﴾ هود : ١٣ .

٣ - ﴿ .. فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ ... ﴾ يونس : ٣٨ .

فالآيات الكريمة تتحدى الكفار أن يأتوا بالقرآن ، أو بعشر سور ، أو بسورة واحدة ، والمطلوب في الأطوار الثلاثة أن يأتوا بشيء مماثل للقدر المتحدى به تمام المماثلة ، ولذلك جاء فيها جميعاً كلمة : « مثله » من غير حرف التبويض : « مِنْ » .

فلما عجزوا جاء الطور الرابع والأخير يطالبهم بسورة تماثل القرآن مماثلة جزئية ، ولو في بعض نواحيه ، ولذلك جاءت « مِنْ » في موضعها وميقاتها ، لتؤدى قسط المعنى المطلوب بذاته في هذا المقام فقال تعالى :

٤ - ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ .. ﴾ البقرة : ٢٣ .

ولذلك عقب الله تعالى عليها هنا بالنفي التام :

﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا ... ﴾ البقرة : ٢٤ .

كما عقب الطور الأول بالنفى العام : ﴿ .. لا يأتون بمثله .. ﴾ الإسراء : ٨٨ فاجتمع النفي في طرفي التحدى ، إثباتاً للعجز ، وتقريباً لإعجاز القرآن في بداية الموضوع ، ونهايته ، وسيحان من هذا كلامه .

وأثمتنا الأعلام كانوا يوقنون بهذه القاعدة تماماً ، ولكنها أهملت في التطبيق كثيراً ، فأكثر بعضهم القول بزيادة الحروف في القرآن الكريم ، وهم يفسرون القرآن ، أو يتكلمون في اللغة (١) ، وهذا أمر استنكره المحققون من العلماء قديماً وحديثاً ، فلا يغتر المفسر بما يجده في الكتب من هذه الأقاويل ، ولا يتابع غيره بلا حجة أو تمحيص ..

يقول السيوطى رحمه الله فيما يجب على المفسر :

« .. يتجنب لفظ الزائد في كتاب الله تعالى ، فإن الزائد قد يفهم منه أنه لا معنى له ، وكتاب الله منزّه عن ذلك ، ولهذا قرّ بعضهم إلى التعبير بدله بالتأكيد ، والصلة ، والمقحم .. » (٢) .

والمحققون من العلماء يمنعون هذه الإطلاقات منعاً باتاً ، ويقولون بضرورة كل حرف في موضعه تماماً ، وعلى سبيل المثال :

فقد قال كثير من المفسرين بوجوب زيادة « الكاف » في قوله تعالى : ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ الشورى : ١١ ، فراراً من القول بوجود مثل لله تعالى ، وهو محال .

وقد رد العلامة الدكتور محمد عبد الله دراز رحمه الله — مقررأ ضرورة وجود هذا الحرف بذاته ، ليؤدى المعنى المقصود من الآية الكريمة ، وهو نفي وجود « ما يشبه المثل » ، لتقرر « نفي المثل » عند العقلاء ، فكان الخلق بالنفى هو الأول ، لأنه قد يدب إلى النفس ديب الوسوس والأوهام احتمال

(١) أنظر كتاب : « معنى اليب .. » لابن هشام ج ١ ص ٢٤٨ على سبيل المثال وهو يمثل لزيادة « لا » النافية بأمثلة قرآنية عديدة ، مع أنه إمام جليل ، ما كان يعجزه الوصول إلى بعض أسرار القرآن .

(٢) الإيقان ج ١ ص ١٨٢ : النوع : ٤٦ في معرفة إعراب القرآن .

وجود شبيه المثل ... وهو بحث نفيس جداً ، ويقرر هذا المبدأ تقريراً واضحاً (١).

ولذلك يجب على المفسر أن يقدم هذه القاعدة بين يديه دائماً ، فيجعل لكلام الله تعالى إجلالاً كلياً ، ثم ينقب عن المعاني الخفية بعدة هذه النية ، ولا بد أن يصل — بإذن الله — إلى الفهم الصحيح ، وصدق الله :
﴿ وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ آخر العنكبوت .

ج - كتاب الهداية :

فقد أنزل الله تعالى القرآن لغرض واحد حدده تحديداً فقال سبحانه :
﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ البقرة : ٢ .
﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ ﴾
البقرة : ١٨٥ .

وكل ما فيه هو لتحقيق هذا الغرض ، ابتداء من إعجازه الذى هو دليل النبوة ، حتى زجره ووعيده ، وما بين ذلك من دلائل الخلق ، وعجائب القدرة ، وحقائق الكون والحياة ، وكلها من وسائله لقبول هديه ونوره .

فالقرآن إذن ليس كتاب علوم وفنون مما تعارف عليه البشر في الطب ، والفلك والكيمياء ونحوها .. ، وإنما تورد فيه حقائق هذه العلوم وعجائبها من خلال الدعوة إلى الإيمان بالخالق الأعلى ، وبقدرته الباهرة المطلقة ، وعلمه المحيط ، ونظامه المتقن في الكون ، وعنايته البالغة بالأحياء والأشياء ، وقهره وجبروته فوق عبادته ، خاصة بالإحياء والإماتة ، ثم البعث ليوم لا ريب فيه .

ومن هنا كان على المفسر حين يجمع الآيات في موضوع ما أن يراعى وجهة القرآن الأصلية ، فيقرر هذه الحقائق العلمية الفرعية من خلال الأصل الذى سبقت له ، ولا يترك الوسائل لتطغى على المقاصد ، ولا يسرف في الاشتغال بالدليل عن المدلول ، فإن ذلك يجره إلى سلسلة من الأخطاء منها : أن

(١) أنظر كتابه القيم : « البأ العظيم » ، ص ١٣٠ - ١٣٦ .

يقرر حقائق القرآن من خلال الحقائق العلمية الثابتة والعكس هو الصحيح ، لأنّ القرآن هو الحاكم عليها ، ولأنّ ثباتها نسبي إضافي ، وثبات القرآن مطلق نهائي .

ومنها : أن يجعل من « نظريات » العلوم والمذاهب الفكرية تفسيراً للقرآن وهي حوّل قلب لا ثبات لها ولا استقرار .

ومنا : أن يجهد نفسه في إقناع الناس بجانب « العلم » وربما أفلح في ذلك ، ثم يقصر في إقناعهم بجانب « الإيمان » لطول ما بذل في الجانب الأول ، فيكون جهداً ضائعاً بلا فائدة .

د - القرآن عرني اللسان لا الصفات :

فالقرآن العظيم أنزل بلسان عرني مبین ، وجرى على لغة العرب في المفردات والتراكيب ، وجاء على سنتهم في الأساليب ، واتخذها أداة ووعاء لمراميه ، لذلك اشترط في المفسر معرفة اللغة العربية بل إتقانها .

لكن العربية لغة بشرية ، تخضع لما فهم من فضائل وروايات ، لذلك دخلها ضرورة الشعر ، وجفاء البادية وغلظتها ، ورقة الحواضر وعذوبتها ، وفيها المهجاء المقذع . وفيها التصوير الفني الكذوب ، حتى قالوا في الشعر : « أعذبه أكذبه » ، وزعموا أن لكل شاعر شيطاناً ينث على لسانه ، وما هي إلا شياطين الإنس ﴿ ... في كل واد يبيمون ﴾ الشعراء : ٢٢٥ .

وهنا مفترق الطرق :

فالقرآن كلام الله ، ﴿ وما تنزلت به الشياطين ﴾ وما ينبغي لهم وما يستطيعون ﴿ الشعراء : ٢١٠ ، ٢١١ . ﴿ وما هو بقول شاعر .. ﴾ ولا بقول كاهن .. ﴿ سورة الحاقة : ٤١ ، ٤٢ .

وقد جاء ليخرج الناس من الظلمات إلى النور ..

لذلك أخذ من العربية أجل وأسمى ما في لسانها وأساليبها .

وتجرد عن كل مثالبها ونقائصها ، في أدواتها ، وأغراضها على سواء .

ثم منحها من روح الله عطاء جديداً ، فوقف العربي يسمع لغته ، ومفرداته ، لكن في لفظ ونظم جديد ، وسمو وروح جديد ، فهبت وتبحر ، ثم تفكر ، فأسلم من أسلم مبهوراً ، أو أعجب — مع كفره — بحلاوته وطلاوته مقهوراً .

إذا تقرر هذا — ولا بد أن يتقرر في قلب المفسر وعقله — ترتبت عليه أمور خطيرة وجلييلة منها :

١ — براءة القرآن من كل مثالب اللغة في ذاتها ، أو مثالب أهلها ، فلا نجد فيه — كما قلنا من قريب — حرفاً زائداً ، ولا تكراراً عقيماً ، ولا ضرورة ملجئة ، ولا معاطلة البادية ، أو خنوثة الحاضرة ، ولا فحش القول ، ولا إقذاع المهجاء ، ولا أكاذيب التصوير الفني ، ولا قعقة الألفاظ في غير موضعها ، ولا جمعجة فارغة المعاني بلا طحن ، ولا بذاءة الغزل والتشبيب ، وغير ذلك مما حفلت به لغة العرب مع جمالها ، وفصاحة أهلها ، وبلوغهم ذروة البيان يومئذ ، بل لا تخلو لغة في الأرض من مثل ما نقول وأكثر ، إلا أن يخرج الناس من طبائعهم وبشريتهم ، وهذا من المستحيلات .

لكن هذا المستحيل قد حدث فعلاً في دنيا الناس على وجه غير مسبوق ولا معهود ، فظل الناس على طبائعهم ، وجاءهم كتاب الله تعالى بلغتهم وكلامهم ، ولكنه النموذج الأسمى ، والمثل الأعلى .

ومن هنا يبطل كل ما لهج به كثير من المؤلفين قديماً وحديثاً ، حين يتقولون في القرآن بغير علم ولا حق ، بحجة أنه عربي جرى على سنن كلام العرب ومعهودهم ، ولولا ذلك لأنكرته العرب ثم يميزون فيه الضرورة ، والزيادة ، ورعاية القواصل لأوهى سبب ونحو ذلك .

وقد أحسن السيوطي رحمه الله حين يرد على مثل هذا :

« .. وقال ابن الخشاب : اختلف في جواز إطلاق لفظ الزائد في القرآن ، فالأكثر على جوازه ، نظراً إلى أنه نزل بلسان القوم ومتعارفهم والتحقق أنه إن أريد بالزيادة إثبات معنى لا حاجة إليه فباطل ، لأنه عبث ، فتعين أن إلينا به حاجة ، لكن الحاجة إلى الأشياء قد

تختلف بحسب المقاصد ، فليست الحاجة إلى اللفظ الذى عدّه هؤلاء زيادة ،
كالحاجة إلى اللفظ المزيد عليه .

وأقول : بل الحاجة إليه كالحاجة إليه سواء . بالنظر إلى مقتضى الفصاحة
والبلاغة ، وأنه لو ترك كان الكلام بدونه ... أبت خالياً عن الرونق البلاغى ،
ومثل هذا يشهد عليه البياني الذى خالط كلام الفصحاء ... ، أما النحوى
الجافى فمن ذلك بمنقطع الثرى «(١)» .

٢ - الأصل فى القرآن الحمل على الحقيقة ، ولا يصار إلى المجاز
إلا بدليل ، وتتعين الحقيقة فى العقائد ، والأحكام الشرعية جميعاً ، والأخبار ،
وأسماء الرسل ، ومعجزاتهم ، ووقائع القصص جميعاً ، فهذا وأمثاله حقائق ،
مقصودة بذاتها ، لا يصح تأويلها ، ولا صرفها عن ظاهرها ، ولا ادعاء معانى
باطنة لها ، ولا زعم اقتضاء التصوير الفنى لأسلوبها ، وغير ذلك من
الدعاوى .

وقد قال تعالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا ... ﴾

فصلت : ٤٠ .

قال ابن عباس رضى الله عنهما : « هو أن يوضع الكلام على غير
موضعه » والحقائق فى صفات الله تعالى تحمل على ما يليق به جل شأنه ، من
غير تكييف ولا تمثيل ، وإلا كانت وضعاً للكلام فى غير موضعه .

٣ - ليس كل مجاز يصلح للقرآن .

فمجازات القرآن تأتى فى الأساليب غالباً ، وهى مجازات لها طرف من
الحقيقة فى الواقع ، أو فى علم الله ، لذلك ليس كل مجاز فى اللغة يصلح القول
به فى القرآن ، فقد يكون المشبه به مجهولاً لنا ، أو متخيلاً ، ولكنه فى علم الله
حقيقة ثابتة .

فمثل قوله تعالى : ﴿ طَلَعَهَا كَأَنَّه رُؤُوسُ الشَّيَاطِينِ ﴾ الصافات : ٦٥

حقيقة فى علم الله ، لأنه يعلم الطرفين جميعاً ، وإن كان المشبه به عندنا متخيلاً
مجهولاً . فلا يصح أن نقول عن الآية إنها صورة متخيلة ، وإنما نقول إنها

(١) الإقنان ج ١ ص ١٨٢ ، النوع : ٤١ ، مع بعض تصرف يسير .

بالمأثور ، أو إلى تفسير القرآن بالقرآن على وجه الخصوص ، وهو ألصقها
جميعاً بمعنى تدبر الآيات الكريمة في قوله تعالى :

﴿ كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته وليتذكر أولو الألباب ﴾
« سورة ص : ٢٩ » .

ثانياً : وجوه الترتيب في القرآن وموقع الجمع الموضوعي منها :

نزل القرآن الكريم منجماً على مدار ثلاثة وعشرين عاماً تقريباً ، وكان
كلما نزل شيء منه أمر النبي ﷺ بوضعه في مكان معين ، من سورة معينة ،
وكانت هذه النجوم القرآنية تتضمن أغراضاً شتى توزعت في سور القرآن
الكريم ، ومن هنا كان للقرآن الكريم وجوه متعددة في ترتيبه هي بإيجاز :

١ - ترتيب النزول : حيث كانت الآيات الكريمة تنزل على حسب
الوقائع والأحوال ، أحياناً بعض آية ، أو آية ، أو عدة آيات ، أو سورة
كاملة .

وقد بدأ هذا الترتيب بصدر سورة « العلق » : ﴿ اقرأ باسم
ربك ... ﴾ وانتهى بالآية الكريمة ٨١ من سورة البقرة ﴿ واتقوا يوماً
تُرْجَعُونَ فيه إلى الله ... ﴾ وهذا الترتيب هو أساس البحث والدراسة عند
العلماء ، لأن عليه يترتب معرفة الناسخ والمنسوخ ، والمطلق والمقيد ، وتدرج
التشريع ، وتاريخه ونحو ذلك ، ولا يوجد ضبط كامل لهذا الترتيب ، وإنما
يوجد كما قلنا « في المكي والمدني » أشياء مقطوع بترتيبها نزولاً ، وأشياء
راجحة ، وأشياء محتملة . وهذا قليل جداً في الأحكام .

٢ - ترتيب التلاوة : وهو الموجود في المصاحف الآن ، وقد رتب على
هذا الوجه بأمر النبي ﷺ ، وفق ما علمه جبريل عليه السلام أخذاً من اللوح
المحفوظ ، وهو الذي كان يقرأ به النبي ﷺ ، في الصلاة والتلاوة ، ويحفظه
أصحابه ، ويدارسه به جبريل في رمضان ، وهذا الترتيب هو المتواتر ، المتعبد
بتلاوته ، والمتحدى به ، وقد رتب على هذا النمط لحكم وأسرار كثيرة ،
سنتحدث عن بعضها بعد قليل إن شاء الله .

٣ - ترتيب الموضوعات : وهو الذى تجمع فيه الآيات المتعلقة بكل موضوع على حدة ، وفى مكان واحد ، للنظر فيها مجتمعة ، واستخراج عناصرها ، ومعرفة حقائقها عن طريق تفسيرها تفسيراً موضوعياً .

وهذا الوجه هو أساس البحث والدراسة عند العلماء من قديم مثل الوجه الأول ، وكان عمدتهم فى استخراج حقائق القرآن وأحكامه ، فى العقائد ، والفقه ، وغيرهما ، مثل آيات الخمر ، والربا ، وأقسام القرآن ونحو ذلك . وكل ما جد عليه هو الاتجاه به نحو مزيد من التخصص ، وتحديد الموضوعات ودراستها دراسة تلائم حاجة الإنسان فى هذا الزمان ، وتبرز وجهاً من وجوه الإعجاز فى القرآن .

وأصل هذا النوع هو أمر يقينى موجود فى القرآن ، ويمكن النظر فيه واستخراجه بلا تكلف ولا تعسف ، أما طرائق الترتيب الفنى ، أو التصنيف العلمى ، فهى وجوه دراسية يمكن أن تتعدد ، فترتب الموضوعات على أساس حروف المعجم مثلاً ، أو على أساس أغراض المكى والمدنى ، أو على أساس شعب الدين الأربعة الجامعة « العقائد ، الأخلاق ، العبادات ، المعاملات » ونحو ذلك مما يتعلق بكيفيات الدراسة والبحث ، لا بأصل القضية ذاتها .

٤ - ترتيب النظام القرآنى : أو ما يسمى « بالوحدة الموضوعية » فى السورة الواحدة ، أو فى القرآن الكريم كله .

والمراد به أن القرآن كأنه كله كلام واحد ، والآيات والسور تتكامل لخدمة وبيان هذا الأمر الواحد كل فى موضعه .

وينطبق هذا أيضاً على السورة باعتبارها وحدة قرآنية متميزة :
يقول الدكتور دراز رحمه الله :

« ولقد وضع لنا ... أن هناك تخطيطاً حقيقياً واضحاً ومحددأ ، يتكون من ديباجة وموضوع ، وخاتمة « أى فى السورة الواحدة » .

فوضح الآيات الافتتاحية الأولى من السورة الموضوع الذى ستعالجه فى خطوطها الرئيسية ، ثم يتبع ذلك التدرج فى عرض الموضوع ، بنظام

لا يتداخل فيه جزء مع جزء آخر ، وإنما يحتل كل جزء المكان المناسب له في جملة السورة ، وأخيراً تأتي الخاتمة التي تقابل الديباجة «(١) .

وهذا الذي يقوله الشيخ رحمه الله أمر تقوم عليه الأدلة ، وتطمئن إليه النفس والعقل ، ولكن لا يزال البون بعيداً في وضع هذا على قوالب علمية محددة ، تنتقل به من باب الالتماس والاجتهاد ، والظن وكثرة الاختلاف ، إلى باب الحقائق المحددة المعالم والأوصاف ، ويومئذ يبرز لون جديد آخر من وجوه الإعجاز القرآني الفيض ، وإنه لآت بإذن الله .

ثالثاً : شبهات وردها :

ولقد وردت بعض الشبهات على مبدأ «الجمع الموضوعي» للقرآن الكريم ، وما يترتب عليه من «التفسير الموضوعي» ملخصها :

١ — أن الله تعالى قد ذم مثل هذا الاتجاه في قوله تعالى :

﴿ كما أنزلنا على المقتسمين * الذين جعلوا القرآن عضين * فوربك نسألنهم أجمعين * عما كانوا يعملون ﴾ سورة الحجر ٩٠ — ٩٣ .

٢ — أن الجمع الموضوعي هو تقطيع « للوحدة القرآنية » التي سماها : « السورة » ، وإحلال لوحدة أخرى مكانها هي « وحدة الموضوع » .

٣ — الجمع الموضوعي لإخلال بنظام ترتيب القرآن المعجز ، المتواتر ، المتعبد بتلاوته على هذا النمط الموجود في المصحف فقط .

٤ — وفيه معنى الاستدراك على الله تعالى ، إذ لو شاء لجعل القرآن على الترتيب الموضوعي من أول الأمر .

والجواب عن هذا بإيجاز :

أولاً : معنى : « عضين » في الآية الكريمة : فِرْقاً وأقساماً ، أي أن الكفار جعلوا القرآن هكذا ، بعضه سحر ، وبعضه كهانة ، وبعضه شعر ، وغير ذلك من أباطيلهم التي لا وجود لها في القرآن الكريم . أما « الجمع

(١) مدخل إلى القرآن الكريم للدكتور محمد عبد الله دراز ص ١١٩ .

الموضوعي « فغير هذا جملة وتفصيلاً ، لأننا نجعل بعضه في موضوع « التوحيد » ، وبعضه في « إثبات النبوة » ، وبعضه في « القيامة » ، وهكذا كل موضوع هو تقرير لحقائق القرآن ذاته . وقد روى البخارى عن ابن عباس رضى الله عنهما قال :

« هم أهل الكتاب جزؤوه أجزاء ، فأمنوا ببعضه ، وكفروا ببعضه »^(١) والجمع الموضوعي « وتفسيره هما إيمان بالكتاب كله والله الحمد .

ثم هما « تجميع » لحقائق كل موضوع ، وليس فهما تجزئة وتفرقة لمعاني القرآن ، فبطل الاستدلال بالآيات الكريمة على ذم الجمع الموضوعي .

ثانياً : القول بأنه تقطيع لأواصر الآيات ، ومخل بالنظم المعجز هو قول باطل مردود . لأننا لا نؤلف بهذا « الجمع الموضوعي » قرآناً يتلى ، أو يتعبد بتلاوته على هذا الوجه ، فإن هذا لا يشك مسلم في جرمته ، أو كفر من يستحلّه ..

وإنما هذا « الجمع الموضوعي » مقصود به البحث والدراسة العلمية ، لاستخراج كنوز القرآن في جوانب الحياة ، على نمط يلائم العصر ، ويؤكد الإعجاز القرآني .

ومثله في هذا كمثله « ترتيب النزول » فإن مقصده الدراسة ، واستخراج الأحكام الصحيحة ، وليس التلاوة .

ورحم الله علماءنا فقد ردوا على مثل هذه الشبهة قديماً ، كما روى الإمام الزركشي رحمه الله :

« قال بعض مشائخنا المحققين :

قد وهم من قال : لا يطلب للآي الكريمة مناسبة ، لأنها على حسب الوقائع المتفرقة .

وفصل الخطاب : أنها على حسب الوقائع تنزيلاً ، وعلى حسب الحكمة ترتيباً ، فالمصحف كالمصحف الكريمة على وفق ما في الكتاب المكنون ، مرتبة

(١) أنظر صحيح البخارى ، كتاب التفسير ، تفسير سورة الحجر ، ج ٥ ص ٢٢٢ .

سوره وآياته كلها بالتوقيف .

وحافظ القرآن لو استفتى في أحكام متعددة ، أو ناظر فيها ، أو أملاها ،
لذكر آية كل حكم على ما سئل ، وإذا رجع إلى التلاوة لم يتل كما أفتى ،
ولا كما نزل مفرقاً ، بل كما أنزل جملة إلى بيت العزة ... « (١) » .

ثالثاً : أما القول بأن الجمع الموضوعي استدراك على الله تعالى ، ولو شاء
لجعله على النظام الموضوعي من أول الأمر .

فالجواب : أن الله تعالى جعل القرآن موضوعات محددة مرتبة من أول
الأمر ، وهي في القرآن على قسمين :

الأول : قسم محدد مستقل بسورة ، لا تتناول إلا موضوعاً واحداً كما في
سورة : « الفيل — قريش — المسد — الإخلاص — نوح — الجن —
القدر — القارعة » .

الثاني : موضوع محدد قائم برأسه ، مبثوث في سور مختلفة لحكم كثيرة ،
فيجمع موضوعياً من سوره ، للدراسة ، لا للتلاوة .

لكن يبقى لدينا السؤال عن : حكمته بث الموضوع الواحد في سور
شتى ؟ وإيثار ترتيب السور على هذا النمط المتواتر في المصحف دون ما عداه ؟
والحكمة في ذلك — والله أعلم — واسعة متشعبة منها :

١ — تيسير حفظه وتلاوته :

لأن الله تعالى تعهد بحفظ القرآن إلى يوم الدين ، وجعل لذلك وسائل
شتى منها تيسير حفظه في الصدور ، والتشويق إلى تلاوته دائماً .

وترتيب القرآن على نمطه المتواتر للتلاوة هو أيسر ترتيب يحفظ ، وأشوق
نص يتلى ويكرر ، لأن الأغراض وزعت على سوره ، ومزج بعضها في بعض
مزجاً عجيباً ، وفق خطة ونظام معجز ، فلا يزال القارئ — للحفظ
أو التلاوة — ينتقل بين الآي والسور لا يمل ، ولا يزهده ، بل يزداد إقبالاً

(١) البرهان في علوم القرآن للزركشي ج ١ ص ٣٧ ، وقائل هذا هو الشيخ : ولي الله الملوي
النفلوطي رحمه الله .

كلما فرغ من غرض ، ممتزج بقصة ، مشتملة هي على عبرة ، ومفضية إلى موعظة حسنة ... وهكذا .

ولعل هذا بعض أسرار قوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ يَسْرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ ﴾ سورة القمر : ١٧ .

٢ - التلطف في عرض موضوعاته دائماً :

ذلك لأن هذا النمط من ترتيب التلاوة يستدرج القارئ بغاية اللطف ، إلى الإمام بجميع أغراض القرآن ، كلما تلا شيئاً منه ، وإلى تذكيره بها دائماً فلا ينزل عن بعضها أبداً ، وهذا ضرب من الإعجاز في القرآن الكريم عجيب .

ذلك لأن الإنسان مفطور على حب « الانتقاء » ، فيختار ما تميل إليه نفسه ، ويعرض عما عداه ، إغراضاً دائماً ، أو موقوتاً حسب حاجته ، وهو في ذلك كثير التقلب ، كما قيل بحق : « وللناس بعدد رؤوسهم آراء » ، وسريع الملل ودائم التحول بين الأشياء والأضداد .

وبما أن الله تعالى هو « الذي علم القرآن » و « خلق الإنسان » ، ويعلم أسرار فطرته ، لذلك جاء بالقرآن العظيم على هذا الضرب المعجز من معالجة الفطرة الإنسانية . وملاءمة أحوالها التي تنفعها . فلو جعل القرآن الكريم أبواباً موضوعية : باباً للصلاة ثم ينتهي الحديث فيه ، وآخر للزكاة ، وثالثاً للعقيدة على حدة .. إلخ .

لو جعل القرآن على هذا النمط لأقبل كل قارئ على ما تهواه نفسه من أبواب المصحف ، وأهمل ما عدا ذلك .

أما حين وزعت الموضوعات على نمط ترتيب التلاوة المعجز ، فإن القارئ ينتقل بينها في يسر ، وبلا إحساس بالفواصل بين ما يرغب فيه وما يرغب عنه ، لأنهما مزجاً مزجاً حكيماً ، فالندارة مزجت بالبشارة ، وأحوال النار قرنت بأحوال الجنة ، والقصة اشتملت على العقيدة ، والأحكام الشرعية عرضت من خلال الأمثال والصور البلاغية ، وهكذا تتسرب

الموضوعات والأغراض جميعاً — في لطف بالغ — إلى نفس القارئ ،
وكأنهما عناصر شتى من الغذاء ، والدواء ، والفاكهة ، مزجت في قوارير من
فضة ، فطابت قلباً وقالباً ، وصار مزاجها محبوباً وغالباً ، يتلقاه الإنسان من
كل أقطاره بالقبول والإقبال ، والشوق والإجلال .

فلما تم ذلك كله من خلال ترتيب التلاوة ، واستقر القرآن في الأرض
استقرار الأبد ، التفت العلماء إلى أغراض القرآن وموضوعاته يستخرجونها ،
كل بما يلائم زمانه ، حتى جاء هذا العصر الذي يحتاج إلى « الجمع
الموضوعي » بمعناه المحدد ، فوفق الله تعالى العلماء لاستخراج موضوعات
القرآن متكاملة متجاورة ، ووضعها على مناهج « التفسير الموضوعي »
لاستخراج عناصرها ، وبيان ما بينها من قرابة ماسة ، ومناسبة خاصة ، رغم
تباعد الزمان ، وتعدد الوقائع التي نزلت عليها نجوم القرآن .

ولعل أصدق تصوير لهذه المعاني كلها هو قول النبي ﷺ في وصف
القرآن : « ... هو الذي لا تزىغ به الأهواء ، ولا تلتبس به الألسنة ،
ولا يشيع منه العلماء ، ولا يخلق عن كثرة الرد ، ولا تنقضي
عجائبه ... (١) » .



(١) رواه الترمذى .

من المؤلفات حول التفسير الموضوعي

- ١ - دراسات في التفسير الموضوعي للدكتور أحمد جمال العمري
- ٢ - دراسات في التفسير الموضوعي للدكتور زاهر بن عواض الألمعي
- ٣ - البداية في التفسير الموضوعي للدكتور عبدالحى الفرماوي
- ٤ - الفتوحات الربانية في التفسير الموضوعي للدكتور حسين أبو فرحة
- ٥ - المدخل في التفسير الموضوعي للدكتور عبدالستار فتح الله
- ٦ - التفسير الموضوعي في القرآن للدكتور أحمد الكومي والدكتور محمد أحمد قاسم.
- ٧-مباحث في التفسير الموضوعي للدكتور مصطفى مسلم.
- ٨- منهجية البحث في التفسير الموضوعي للقرآن الكريم: إعداد د/ زياد خليل محمد الدغامين- ط دار البشر عمان.
- ٩- التفسير الموضوعي مفهوماً ومنهجاً. الطاهر الميساوي.
- ١٠- التفسير الموضوعي للقرآن الكريم: محمد السعدي فرهود، ونشرته دار الكتاب المصري اللبناني- وهو مع الفهارس (١٤ مجلد)
- ١١- التفسير الموضوعي للقرآن الكريم ونماذج منه- المؤلف: أحمد بن عبد الله الزهراني الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.